الصراع الاقليمي المباشر على العراق (إيران وتركيا – أنموذجان)– دراسة جغرافية سياسية تحليلية للفترة بعد ٢٠١٤ –

منتهى عبدالغني محمد
muntaha.mm0@gmail.com
قسم الجغرافية / كلية التربية /جامعة كويه

أ.م.د زينـة كمال خورشيد
قسم الجغرافية / كلية التربية /جامعة كويه
zena.kamal@koyauniversity.org

الكلمات المفتاحية: الصراع الاقليمي ، العراق، إيران ، تركيا، تدخلات إقليمية .

كيفية اقتباس البحث

محمد ، منتهى عبدالغني ، زينـة كمال خورشيد ، الصراع الاقليمي المباشر على العراق (إيران وتركيا – أنموذجان)– دراسة جغرافية سياسية تحليلية للفترة بعد ٢٠١٤ –،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، آيار ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٥ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Direct Regional Conflict over Iraq (Iran and Turkey - Two Models) - An Analytical Geopolitical Study of the Period after 2014 .

Muntaha Abdulghani Muhammad
muntaha.mm0@gmail.com
Department of Geography / College of Education / Koya University
Assistant Professor, Zeina Kamal Khorshid
zena.kamal@koyauniversity.org
Department of Geography / College of Education / Koya University

Keywords : Regional conflict, Iraq, Iran, Turkey, regional interventions

How To Cite This Article
Muhammad ، Muntaha Abdulghani ، Zeina Kamal Khorshid ،The Direct Regional Conflict over Iraq (Iran and Turkey - Two Models- An Analytical Geopolitical Study of the Period after 2014 . ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, May 2026,Volume:16,Issue 5.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

The geographical factor is one of the most influential factors in shaping the strength of the state and its relationships, in addition to the impact of this factor on technological developments and political fluctuations. The state today is no longer an independent entity unaffected by the surrounding countries and regions. Iraq's ideal location, for example, has made it coveted by neighboring countries in particular and by countries around the world in general. This has prompted

countries to compete to establish a foothold in Iraq and shape its policies. This has led to regional and international conflict and competition in the Middle East, with Iraq at the heart of this Conflicts.

In this research, we address the direct regional conflicts over Iraq. We have taken the policies of two countries as models – Iran and Turkey. It is well known that Iraq – especially in recent times – has been at the heart of events, and there have been interventions, some Iranian and some Turkish, in the period after 2014 We have divided the Scientific material of the search into two sections after an introduction to the topic. We devoted the first section to discussing Iranian interventions, while in the second section, we examined Turkish interventions in the Iraqi situation. We concluded the research with a conclusion summarizing the most important research findings and recommendations.

الملخص : يعدّ العامل الجغرافي من أكثر العوامل تأثيراً في قوة الدولة وعلاقتها ، فضلاً عن تأثير هذا العامل بالتطورات التكنلوجية والتقلبات السياسية ، فالدولة في الوقت الحاضر لم تظل كياناً مستقلاً غير متأثر بما حولها من الدول والاقاليم فموقع العراق المثالي – على سبيل المثال جعله مطمعاً للدول المجاورة بصورة خاصة ولدول العالم بصورة عامة ، مما دفع بالدول على التنافس ليكون لها موقع قدم في العراق ورسم سياسته ، فحدث ما حدث من الصراع والتنافس الاقليمي والدولي في منطقة الشرق الاوسط ووقع العراق في قلب هذه الصراعات . هناك دراسات تخص التدخلات الاقليمية في الشرق الاوسط ، بصورة عامة الا أننا لم نجد دراسة مختصة دقيقة حول الصراع الاقليمي المباشر من لدن إيران وتركيا وتدخلهما في الشأن العراقي ، مما أقتضى دراسته دراسة أكاديمية علمية .

في هذا البحث نتناول الصراعات الاقليمية المباشرة على العراق وقد أخذنا سياسة أنموذجين من الدول – هما إيران وتركيا ، ومعلوم ان العراق – ولاسيما في الأونة الاخيرة من تأريخه – وقع في قلب الاحداث وصارت هناك تداخلات منها ماهي إيرانية ومنها ماهي تركية لمرحلة مابعد ٢٠١٤ ، وقد وزعنا المادة العلمية على مطلبين أثنين بعد مدخل للموضوع ، وخصصنا المطلب الاول للحديث عن التدخلات الايرانية وفي المطلب الثاني درسنا التدخلات التركية في الوضع العراقي وختمنا البحث بخاتمة لخصنا فيها أهم نتائج البحث والتوصيات .

المقدمة

أولاً: أهمية الموضوع :- يعدّ العامل الجغرافي من أكثر العوامل تأثيراً في قوة الدولة وعلاقاتها الخارجية ، فضلاً عن تأثير عوامل أخرى كالتطورات التكنلوجية والتقنيات السياسية ، فالدولة في عالمنا المعاصر لم تعدّ كياناً مستقلاً غير متأثر بما يدوّر حولها من التقلبات ، إن موقع العراق

كونه في قلب الشرق ، جعله مطمعاً للدول للتنافس ، ليحصلوا على موقع قدم فيه ، فحدث ماحدث من الصراعات والتنافسات الاقليمية والدولية .

ثانياً : سبب أختيار الموضوع :ان الصراعات الاقليمية الدائرة في منطقة الشرق الأوسط ، ووضع العراق المعاصر ، والتدخلات الاجنبية فيه دفعنا لأن نختار موضوع الصراع الاقليمي المباشر على العراق بعد عام ٢٠١٤ ليكون محلّ الدراسة والبحث .

ثالثاً : مشكلة البحث وأسئلته :تكمن مشكلة البحث في الصراعات الموجودة على الساحة حول العراق – لاسيما – بعد سقوط بغداد على يد التحالف الدولي واحتلاله من لدن امريكا ، فاشتدت الصراعات على العراق بين الدول ليجد كل منها موطئ قدم لها في العراق الحديث – لاسيما بعد ٢٠١٤ درسنا هذه الصراعات الآقليمية في هذا البحث ، هذه الاشكاليات هي قمينة بالدراسة والبحث وهناك أسئلة تبرز نفسها في هذا المجال منها: **ما طبيعة الصراع على العراق ؟ ماأهم التدخلات الإيرانية في الشأن العراقي ؟ماهي دوافع التدخل التركي في العراق ؟ما المشاكل العالقة بين تركيا والعراق** ؟هذه الاسئلة وغيرها مما يسعى البحث نحو إيجاد الاجابة لها .

رابعاً: نطاق البحث :نطاق البحث محدد بدراسة الصراع الاقليمي المباشر على العراق ، ودراسة حالات التدخل في الشأن العراقي من لدن إيران وتركيا .

خامساً: الدراسات السابقة :هناك دراسات تخص التدخلات الاقليمية في الشرق الاوسط ، بصورة عامة الا أننا لم نجد دراسة مختصة دقيقة حول الصراع الاقليمي المباشر من لدن إيران وتركيا وتدخلهما في الشأن العراقي ، مما أقتضى دراسته دراسة أكاديمية علمية .

سادساً: منهج الباحثتين في البحث :أقتضت طبيعة الموضوع دراستها دراسة جغرافية ، سياسية ،وفق المنهجين التحليلي و المقارنة .

سابعاً: هيكل البحث :وزعنا المادة العلمية للبحث بعد مدخل للموضوع على مطلبين اثنين :

خصصنا الأول للحديث عن التدخلات الإيرانية وتداعياتها في الشأن العراقي .

أما المطلب الثاني فخصصناه للمواقف التركية من الاوضاع الداخلية العراقية وتداعياتها .

وقد ختمنا البحث بذكرأهّم نتائجه وتوصياته .

مدخل:الأهمية الاستراتيجية لموقع العراق وتأثيرها على العلاقات السياسية العراقية بعد ٢٠١٤

لا شكّ أنَّ العامل الجغرافي يعدّ من أكثر العوامل تأثيراً في قوة الدولة وفي العلاقات الدولية بشكل عام، وعلى الرغم من تأثر هذا العامل بالتطورات التكنولوجية الكثيرة ، التي قللت من أهمية المساحة الجغرافية والحدود الطبيعية من الناحية العسكرية وغيرها ، إلا أنّ بعض الأقاليم ظل محتفظاً بأهميته المكانية ، بسبب موقعها الجغرافي ذا الأهمية الكبيرة [١]، كما هو الحال

بالنسبة للعراق، ذلك أنَّ موقعه يمثل مجالاً أستراتيجياً ذا أهمية كبيرة بالنسبة للمصالح الاجنبية المختلفة، إذ يقع العراق في أقصى الطرف الشمالي من الوطن العربي يحدّه من الشمال تركيا ومن الجنوب الخليج العربي والكويت، ومن الشرق إيران ومن الغرب سوريا والاردن والمملكة العربية السعودية [٢]، لذا يقع العراق قريبًا جدًا من "الهلال الداخلي "، وهي المنطقة التي تشكل الحلقة حول قلب العالم. بمنطق (النظرية الماكندرية)، كماهو يتوسط نقطة التقاء قارة آسيا الشرق الاوسط) من جهة، وقارة أوروبا عبر تركيا من جهة أخرى، وبالتالي يمثّل حلقة المواصلات الجنوبية الشرقية بين آسيا وأوربا ، فضلاً عن كونه الطريق البري الرئيس الذي يربط بين روسيا الاتحادية والخليج العربي والمحيط الهندي ، وقد أدّى موقع العراق الجغرافي ذو الأهمية الكبيرة وكثرة الموارد الاولية فيه وتنوعها ، الى ان يكون موقع طموح العالم الاستعماري فهو قلب الشرق النابض بالنشاط والحيوية والثروات ، في زمن تعّد مسألة الحصول على الموارد من أهم أهداف السياسة الخارجية لدول العالم جميعها بسبب عدم تحقيق الدول لحالة الاكتفاء الذاتي من الموارد الآ من حالات نادرة ، وهذا أدّى الى جعل العراق محط أطماع القوى العالمية والاقليمية[٣]، ومفتاح استراتيجيات بناء المشاريع الجيوسياسية التي تطمح لها القوى العظمى أو الكبرى، إذ يقع العراق عند الجهة الشرقية للوطن العربي. ويُشكّل جداراً عازلاً للتمدد الإيراني نحو الخليج العربي، أو التمدد التركي باتجاه الوطن العربي، كذلك يقوم بتحجيم الدور الإسرائيلي، فضلاً عن أهمية موقعه وضرورة التواجد العسكري فيه، للقوى العظمى فيه ، مما تبحث عن قاعدة انطلاق لتنفيذ ما يُعرف (بمشروع الشرق الأوسط الكبير)، وهو ما يفسِّر قرار غزو العراق من لدن الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣ ، كما ويدخل العراق ضمن إطار المنطقة التي يُطلق عليها – قوس الأزمات – ، إذ وبحسب الرؤية الأمريكية فإنَّ عدم الاستقرار السياسي لموقع العراق – بحكم طبيعته التي تتّسم بالتوتر في علاقات الجوار والتأزم الداخلي والاستنفار السياسي ، يؤدي إلى تناقضات وتضارب مصالح قد تقود إلى صراعات إقليمية – دولية، لذا أصبحت السيطرة على العراق من الاستراتيجيات العظمى لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة [٤].

هذا وعند الحديث عن حالة الصراع والتنافس الاقليمي والدولي الراهن في منطقة الشرق الاوسط، فأن العراق بطبيعة الحال يكون في قلب هذا الصراع ، بسبب الموقع الجغرافي الاستراتيجي ذات الأهمية بالنسبة للقوى العالمية والاقليمية جميعها. وتاريخياً تعرض العراق لإشكاليات عديدة بسبب موقعه الجغرافي ، بعضها كان معلناً واضحاً ، تمثلت في هيئة اعتداءات وحروب والبعض الاخر غير واضح كان على شكل أطماع لقوى إقليمية في أجزاء ذات أهمية من الدولة العراقية [٥].

فمما لا شك فيه إنَّ صراع القوى الإقليمية في الشرق الأوسط – والعراق تحديداً – صراع له جذور ومخلفات تأريخية ، فهو ليس وليداً لهذه اللحظة، إذ تسعى الدول كلها إلى تحقيق مصالحها وفرض إرادتها على ما عداها من الدول الشرق الأوسطية المنافسة لها، –لاسيّما عقب سقوط النظام العراقي وأحتلال العراق ومن ثم ثورات "الربيع العربي، وبروز نسق إقليمي جديد من حيث شكل التفاعلات والتحالفات وطبيعتها وموازين القوى النسبية بين مختلف القوى الشرق أوسطية، والتي منها قوى عربية فاعلة مثل المملكة العربية السعودية ومصر وقطر والامارات وغيرها ، إلى جانب ذلك هناك قوى فاعلة غير عربية كإيران، إسرائيل، وتركيا.

إنَّ الصراع الإقليمي يتمحور حول عدة جوانب منها:

- مدى الحفاظ على الهوية الوطنية التي تلتف حولها الشعوب سواء كانت أيديولوجية أم عرقية أم دينية.
- مدى حفاظ الدول على حدودها السياسية وتماسكها الوطني.
- الاخذ بالاعتبار العوامل المُحفزة للصراع في المنطقة قبل ثورات "الربيع العربي" وبعدها على السواء.
- وجود شكل الدولة الفاعلة وماهيتها، القادرة على الهيمنة داخل النسق الإقليمي.
- الصراع على الهيمنة وفرض الإرادة في منطقة الشرق الأوسط في ظلّ وجود مجموعة من القوى المتقاربة فى القوة والموازين النسبية فيما بينها
- شكل إطار التحالفات الجديدة وتكوين محاور إقليمية وأخرى مضادة[٦].

إنَّ نقطة البداية في إعادة تشكيل الأدوار للقوى الإقليمية الفاعلة ، تتمثل في فراغ القوة الذي حدث في منطقة الشرق الأوسط بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ ، إذ يُعدُّ الشرق الأوسط مركزاً لتنافس القوى الكبرى، كونه يتمتع بموقع جيوبوليتكي مما جعل لهذه المنطقة تأثيراً مباشراً في الأمن العالمي ، لذا كان العراق على الدوام مسرحاً للنزاعات الدولية ، لكونه مركز التقاء القارات الثلاثة (آسيا – أوروبا – أفريقيا) من جهة، وبغية السيطرة على الأماكن الغنية بموارد الطاقة من جهة آخرى.

تبين لنا مما سبق جلياً وجود تنافس واضح بين الدول – الإقليمية – لاسيّما بعد عام ٢٠٠٣ – للسيطرة على العراق وتأتي تركيا وإيران في مقدمة الدول الساعية للسيطرة على العراق ، فهما المتنافسان الإقليميان واللاعبان الرئيسان اللذان يحاولان الاستفادة من الوضع المتدهور في العراق، لفرض الأجندة الخاصة بهما ، فالتنافس التركي الإيراني على العراق، يعود إلى أصول

تاريخية بعيدة، فكلاهما يرى أنَّ العراق كان جزءًا من إمبراطوريته – الامبراطورية الفارسية والعثمانية – بسبب ما يتميز به العراق من موقع جيوبولوتيكي، وهو ما جعله محطةً للتنافس الإقليمي على الدوام، إلآ إنَّ حدة التنافس بين تركيا وإيران على أرض العراق، قد ازدادت بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من العراق، فقد أدَّى الوضع الجديد إلى خلق فراغ في السلطة وإلى تغير ميزان القوى في المنطقة – ولا سيّما، في الوقت الذي كان العراق يدعم السياسات الإيرانية تجاه المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، فالسياسة الخارجية للعراق بعد سقوط بغداد تتوافق – ان صح التعبير – مع السياسة الإيرانية بعض الشيء[٧].

إلآ اننا لا نستطيع أنَّ ناخذ العامل الايراني وتأثيره على العراق بمعزل عن العامل التركي ، بسبب وجود مشتركات بينهما ، فلكل منها تأثير مباشر على العراق ، ذلك لأنه قد حدثت تغييرات كثيرة في سياسة تركيا الخارجية بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا في تشرين الثاني ٢٠٠٢ ، كونها تبنت سياسة حلّ المشاكل مع دول جوارها والوصول بها الى مستوى الصفر . مما أدّى الى تحسن علاقاتها مع الكثير من الدول المجاورة لها ومنها ايران ، التي رحبت بوصول هذا الحزب ذو التوجهات الاسلامية الى السلطة ، فضلاً عن تنسيق الدولتين ضدّ القضية الكردية، فقد تقاربت مواقف تركيا وايران في بعض القضايا مثل القضية الفلسطينية ، كذلك قد تطورت العلاقات الاقتصادية بين البلدين– ولا سيما في مجال الطاقة– إذ تعدّ ايران أحد مزودي الطاقة الأكثر أهمية لتركيا – فايران هي الطريق الوحيد لتركيا نحو دول القوقاز واسيا الوسطى، فضلاً عن مشروع نابوكو للطاقة الذي تدعمه ايران وتؤيده تركيا بقوة، والذي سيقوم بايصال مصادر الطاقة من القوقاز واسيا الوسطى الى اوربا وهو ما يعزز العلاقات بين ايران وتركيا [٨]، فضلاً عن كل ما تقّدم ، موقفهما من القضية الفلسطينية وأسرائيل فهما يقفان مع الشعب الفلسطيني ويدينان الممارسات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني على الدوام . ولغرض توضيح اكثر لموضوع الصراع الاقليمي المباشر – اخذنا إيران وتركيا أنموذجين نتناول الموضوع بالتفصيل ضمن المطلبين الآتيتين :-

المطلب الاول

التدخلات الايرانية في الشأن العراقي وأبعادها وتداعياتها

الفرع الاول : التدخل الايراني بالشأن العراقي :-

تعدّ إيران من أكثر الدول الحدودية تأثيراً بالنسبة للعراق كما هي من أكثر دول الشرق الأوسط بروزاً ، والتي أثّرت بشكل فعّال على سياسة العراق الداخلية والخارجية والسلوك السياسي للنظام

العراقي وواقع الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣، ووراء ذلك مخلفات تأريخية إذ خضع العراق تاريخياً لسيطرة الامبراطورية الفارسية والدولة الصفوية قبل سيطرة العثمانيين على العراق ، وحتى قيام الدولة العراقية الحديثة ، بعد الحرب العالمية الاولى، وانتهاء الاحتلال البريطاني للعراق[٩] ، إلآ إنَّ دراسة التطور التاريخي للعلاقات بين البلدين يمنحنا أنطباعاً بأنَّ العلاقات العراقية الايرانية تتسم بعدم الثقة المتبادلة ، على الرغم من التغيرات التي طرأت على انظمة الحكم فيهما، لان الاختلافات ظلت عميقة – لاسيّما – تلك المتمثلة بالجانب الايديولوجي السياسي ، والزعامة الاقليمية واختلاف التوجهات الجيوسياسية المتعلقة بالحدود والموارد المائية، ومطالبة ايران بشط العرب ، ودعم الحركة الكوردية في كوردستان العراق، وبعد ان تم توقيع اتفاقية الجزائر عام 1975 والتي قدّم فيها العراق تنازلات لإيران في شط العرب ، مقابل أن توقف دعمها للكورد في العراق، سرعان ما ظهرت تطورات داخلية في إيران تمثلت بسقوط نظام الشاه – محمد رضا بهلوي – عام 1979 وقيام الجمهورية الاسلامية أثر ذلك، وهو ما أدىّ الى حدوث تحول جوهري في سياسة ايران الخارجية تجاه العراق من خلال محاولات تصدير ثورتها إذ ان قائد الثورة الايرانية – الامام الخميني – قد عاش في العراق وكان يناصب النظام العراقي العداء ، مما دفع العراق الى طرده الى فرنسا ومنها عاد الى إيران ليرأس الثورة ضدّ الشاه ، وبدأ النزاع يظهر بين العراق وإيران رويداً رويداً ، فتم إلغاء اتفاقية الجزائر عملياً ، وبلغ النزاع اوج قمته عندما دخل العراق وإيران في حرب عام ١٩٨٠ دامت 8 سنوات بسبب اطماع إيران التوسعية ، واستغلال النظام العراقي الظروف المستجدة في إيران ضدها لأنها كانت في بداية التحول السياسي والفكري [١٠]، وقد عانت الدولتان ماعانتا في هذه الحرب من القتل والتدمير وتهجير السكان في المناطق الحدودية مما عانوها ، فقد شهدت المناطق الحدودية عمليات قصف مستمرة ونزاعات بين قوات حرس الحدود العراقية والقوات الإيرانية، الى أن بدأ العراق عمليات عسكرية ضد إيران ، وقد انتهت بدخول العراق في العمق الإيراني ولمسافات بعيدة ، شهدت بعدها عمليات الجيش الإيراني في ارجاع القوات العراقية نحو الحدود ، واستمرت هذه الحرب لسنوات ثمان ، إذ كانت الحرب الأطول والأعنف بعد الحرب العالمية الثانية [١١]، ناهيك عن الخلاف الحدودي حول الابار النفطية المشتركة ومنها حقل البزركان ، الذي ظّل تحت سيطرة القوات الايرانية لفترة – لاسيّما بعد دخول القوات الايرانية الى العمق العراقي – وهذا يعكس التجاوزات الإيرانية على الموارد الطبيعية العراقية الحدودية [١٢]، ولقد رافقت هذه الاحداث خسائر بشرية واقتصادية كبيرة ، كما ظهر دعم دولي للجانبين في وقوف دول مع احد الجانبين المتحاربين واتخاذ بعضها الآخر مواقف الحياد كتركيا وقد اطلق على هذه االحرب (حرب الخليج الأولى)

والتي أصبحت فيما بعد أحد اسباب المتغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط ، التي اثرت على المنطقة وكانت سبباً في إعادة رسم خريطتها السياسية [١٣] أنظر الخارطة (١)

الخارطة رقم (١)الموقع الجغرافي لإيران بالنسبة للعراق

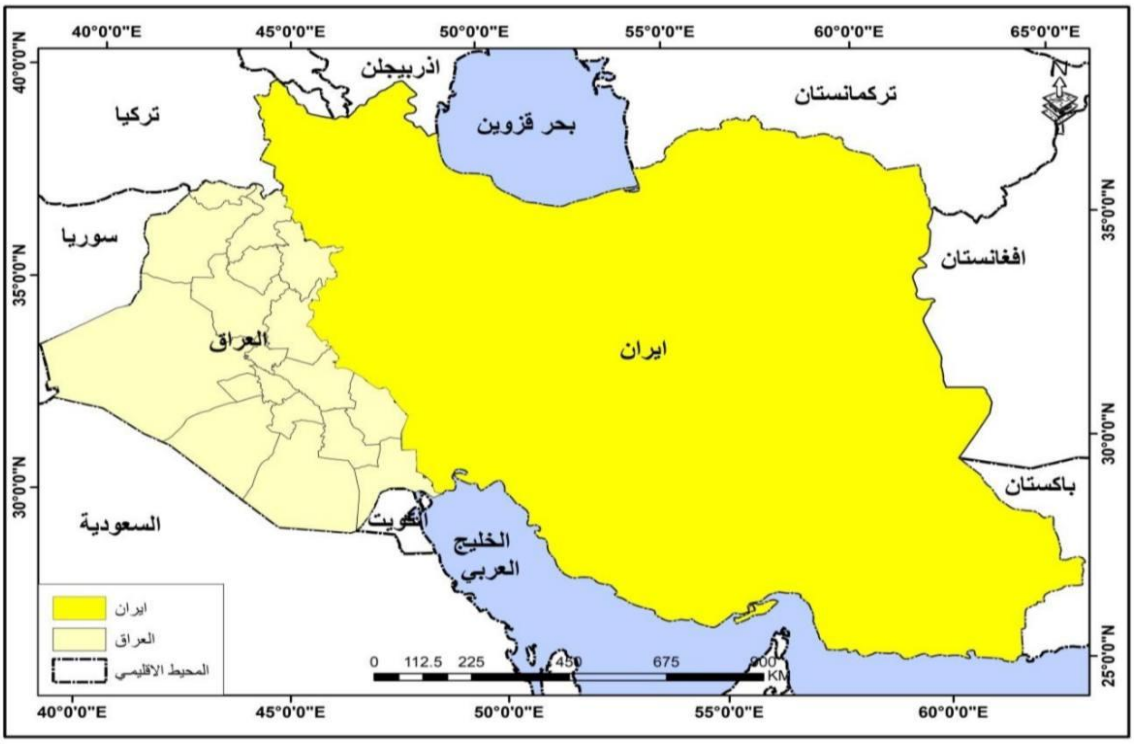

المصدر : من عمل الباحثتين بالأعتماد على وليد خالد خلف عزيز البياتي / أثر المتغيرات الدولية على قوة الدولة العراقية بمنظور الجغرافية السياسية .

هذا وقد برز دور سياسة إيران تجاه العراق بعد التغير الذي حلّ في العراق عام 2003، بوصفها لاعباً اقوى، لدعمه المتواصل لحركات المعارضة ضدّ النظام العراقي في السابق ، كما انها كانت اكثر الفاعلين الدوليين نفوذاً ونشاطاً في الشرق الأوسط والخليج العربي[١٤] مستمدة قوتها من عاملين رئيسين هما : الاول ، طموحاتها التوسعية للحفاظ على السيادة الاقليمية، والثاني مواجهة التهديدات الخارجية التي تشكلها الولايات المتحدة ضد مشروعها الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي، لذا عمدت ايران ايجاد الفرص لممارسة نفوذها في العراق من خلال علاقاتها مع القوى العراقية المختلفة ، مما كانت – أكثريتها – كانت من صنيعتها ، للسيطرة على العراق وجعله منطقة ردع لأيّ تقدم امريكي يمكن أنَّ يهدده في المستقبل، وبهذا تغيرت موازين القوى لصالح ايران فعملت على تطوير علاقاتها مع العراق ، ضمن استراتيجية هدفها جعله جزءا من مجالها الحيوي، كونه يعدّ جسراً استراتيجياً يربطها بحليفها الاستراتيجي سوريا والانطلاق للتدخل في لبنان وفلسطين ومن ثم الانطلاق الى الدول العربية الأخرى [١٥].

الجدير بالذكر هنا هو أنَّ النفوذ الإيراني القوي في العراق لم يكن نابعاً من قوَّة إيران فحسب، بل برز نتيجة الظروف والمتغيرات الداخلية العراقية والإقليمية والدولية، والتي استغلتها إيران كورقة ضغط تستخدمها على المستويين الإقليمي والدولي، ومحاولة منها لعزل العراق عن محيطه العربي، والعمل على إبعاده عن محور الهيمنة الأميريكية في المنطقة[١٦]، وبالمقابل السعي نحو عدم امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لأي اداة قوية ترغم النظام الإيراني بها على الرضوخ لإبرام صفقات مع الولايات المتحدة الأمريكية مقابل دعم الملف النووي الإيراني، وبذلك اضحت إيران في هذه الفترة أكثر القوى الإقليمية نفوذاً في العراق بعد سقوط بغداد، ذلك بسبب العلاقات التي تربطها بالعديد من قواه السياسية والدينية، وفي مقدمتها المرجع الشيعي "آية الله علي السيستاني"، والذي هو إيراني الاصل وقد قضى معظم حياته في إيران، والمرجع الشيعي الشاب" مقتدى الصدر ، والذي كان – آنذاك – مؤيداً لتطبيق النموذج الإيراني في العراق، إلى جانب القوى السياسية ذات الاهمية[١٧].

هذا وقد توطدت علاقة إيران بالعراق في ظلّ الحكومات الجديدة بعد ٢٠٠٣، والتي كانت إيران في مقدمة المعترفين بها ، وفي أيلول ٢٠٠٤ استأنف الطرفان علاقاتهما الدبلوماسية بشكل كامل، لتقفز العلاقة بين البلدين إلى مستوى متقدم في ظلّ حكومة إبراهيم الجعفري ، الذي أصدر أمراً بالعفو عن المحتجزين والمعتقلين الإيرانيين في السجون العراقية ترحيباً بزيارة وزير الخارجية الإيراني – كمال خرازي– لبغداد ، كما تم افتتاح قنصليات إيرانية في بغداد والبصرة وكربلاء والنجف وأربيل والسليمانية ، فضلاً عن نشاط السفارة الإيرانية والممثليات التجارية الإيرانية في العراق ، وهو التعاون الذي لا يزال مستمراً على الرغم من ضعف اذرع إيران وانهائها في المنطقة ، وأثر الضغوط والاتهامات الامريكية باستغلال إيران هذا التعاون لتحقيق مكاسب إقليمية خاصة بها على حساب المصالح الامريكية في العراق والمنطقة العربية[١٨] .

لقد استطاعت إيران من خلال الروابط الوثيقة بينها وبين الأحزاب السياسية والفصائل المسلحة الموالية لها في العراق ، أن تؤدي دوراً فاعلاً في مواجهة الاحتلال الأميركي، كما كانت إيران جزءاً أساساً في معارك تحقيق النصر على (داعش) في العراق وسوريا، كذلك أسهم النفوذ الإيراني في العراق أيضًا في وجود الهيأة التي سميت الحشد الشعبي والتي يسعى العراق ادراجها ضمن تشكيلات القوات المسلحة العراقية، لتحوّلها إلى قوات أمنية رسمية ، فضلاً عن توغل إيران داخل المجتمع العراقي بشتى الوسائل، منها دينية، واقتصادية ثقافية ، وأخرى اجتماعية، إلاّ انّه وعلى الرغم من كل هذا الارتباط فإنَّ الاحتجاجات الشعبية العراقية التي عُرفت بـ (انتفاضة تشرين) في أواخر عام 2019 كانت قد أثرت في الانتخابات العراقية التشريعية التي أُجريت في

عام 2021، بما أدّى – بعض الشيْ الى تراجع حظوظ الأحزاب والفصائل والحركات الموالية لإيران وبشكل واضح ، هذا وعلى الرغم من ذلك فأنه لابدّ من أن نشير هنا الى أنَّ قبضة الفصائل المسلحة الموالية لإيران – في الغالب – على مفاصل الدولة العراقية ما زالت مسألة تتّسم بحساسية شديدة، ويمكن إدراك ذلك من خلال سيطرة قوى الإطار التنسيقي على العملية السياسية وقدرته في تشكيل الحكومة العراقية – لاسيما في الحكومة الاخيرة – ، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال النتائج الكبيرة التي حققتها قوى الإطار التنسيقي في الانتخابات العراقية المحلية – انتخابات مجالس المحافظات التي أجريت في الثامن عشر من شهر كانون الأول/ ديسمبر من عام 2023، مِمَّا يؤكّد سيطرة النفوذ الإيراني ودوره المحوري في التأثير في تطورات الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية في العراق، وبما ينعكس إيجابًا على دور إيران المحوري في المنطقة ومكانتها الإقليمية [١٩].

الفرع الثاني : الأهداف الاستراتيجية الإيرانية العليا في العراق

الجدير بالأشارة هنا أنَّ هناك اهدافاً سياسية خارجية ايرانية تجاه العراق تتمثل في اهداف استراتيجية عليا يمكننا الاشارة اليها في الفقرات أدناه:-

أولا:- البعد السياسي : يتمثل بتحجيم قدرة العراق في تهديد ايران ، والحيلولة دون ظهور عراق سياسي، عسكري او اقتصادي قوي ، كما تهدف ايران الى تقويض وحدة الأراضي العراقية في الوقت نفسه يقف ضد اقامة دولة كردية ويسعى نحو محاصرة المشروع الأمريكي، لاسيّما وان السياسة الخارجية الايرانية تمتلك استراتيجية شاملة تهدف من خلال توظيفها لمرتكزات القوة الجغرافية الطبيعية والبشرية والاقتصادية ، وعناصر القوة السياسية والعسكرية والتقنية جميعها، مما تسمح لها بحماية مصالحها الاستراتيجية لتصبح قوة اقليمية فاعلة ومؤثرة في المنطقة، فضلاً عن ذلك فأن اوراق ايران في المعادلة العراقية متعددة فهي تحاول ان تعزز التداخل الاثنوغرافي والروابط الوثيقة مع القوى والأحزاب السياسية ، كما تسعى نحو توطيد العلاقة مع المؤسسة الدينية والسيطرة عليها [٢٠]، وعلى الرغم من تدخل إيران في الشؤون الداخلية للعراق ، إلآ أنها لاتتعاون في مسألة حراسة الحدود ومنع المتسللين من دخول العراق، كذلك تعمل جاهدة على حرمان الكورد من إقامة دولتهم المستقلة، لأن ذلك – حسب توجهه – يشجع القومية الكردية في إيران على الانفصال، إلآ أنه وفي الوقت ذاته فأن إيران لا تريد أن تظهر بشكل معاد للمطالب الكُوردية بالفدرالية في العراق، حتى لا تتنكر لتوجهاتها الثورية الثابتة والمعلنة في الدستور، بدعم المستضعفين في الكون ضد القوى المستكبرة [٢١].

هذا ويعدّ العراق نقطة مركزية لأي تنافس استراتيجي بين تركيا وإيران ، إذ تسعى إيران الى توسيع نفوذها في المنطقة وفرض ارادتها السياسية على العراق ، هذا وعلى الرغم من ان إيران لم تستطع تحقيق نجاح كامل في سياساتها الا انها حصلت على عمق أستراتيجي في العراق وذلك من خلال أتباعها جملة من السياسات وهي :

١.حرصها على توطيد علاقاتها مع المراجع الدينية الشيعية في العراق .

٢.الاعتراف بالحكومة الانتقالية في العراق .

٣.حرصها على عدم التورط في أي سياسة يمكن ان يفهم منها انها تقف ضد الوحدة الوطنية للعراق .

٤.العمل على تنشيط سياسة خارجية فعالة تجاه دول الجوار، تحاول عن طريقها تبرئة نفسها من الاتهامات التي توجّه لها بشأن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق .

٥. قيام وزير الخارجية الايراني في ٣ كانون الثاني من عام ٢٠٠٤ بزيارة رسمية الى سوريا للتنسيق معها ومع تركيا فيما يخصّ العراق، و ادراكهما (ايران – تركيا) أهمية انهاء الاحتلال ونقل السلطة الى الشعب العراقي، فضلاًعن تحجيم الانشطة الكوردية ، فقد تم الاتفاق على عدة نقاط من بينها الحفاظ على وحدة العراق ، وعدم تأسيس كيان كردي فيه [٢٢].

إنَّ أوراق إيران في المعادلة العراقية كثيرة ومتعددة ، إذ لها روابط وثيقة مع العديد من الأحزاب السياسية العراقية، كما أنها على علاقة تاريخية مع جزء ذات أهمية من المؤسسة الدينية الشيعية العراقية ، وقد برزت وبشكل واضح قوة النفوذ الإيراني وسيطرتهاعلى القوى السياسية العراقية بعد انتخابات 2010 ، فقد نجحت إيران في مساعيها في توحيد الجهود وبما يتوائم وسياستها الخارجية لاختيار المرشح لقيادة الحكومة العراقية .

ثانياً:- البعد الاقتصادي : يتمثل في سعي إيران نحو الهيمنة على الأسواق العراقية وإغراقها بالبضائع والسلع الإيرانية، ذات الاسعار الرخيصة ، مقارنة

بالبضائع والسلع المستوردة من الدول الأخرى، والتركيز على الجوانب الاستهلاكية لا الإنتاجية ، بهدف احتكار منافذ الإنتاج وتزويد الأسواق العراقية بما يلبي احتياجاتها ، كما تسعى إيران الى تعطيل البنى الاقتصادية والصناعية والزراعية في العراق عن طريق اغراق السوق العراقي ببضاعتها ذات الاسعار المتدنية قياساً بالانتاج العراقي المكلف، كذلك تحاول إيران أن يكون لها دور في مشاريع الإعمار والاستثمار في المحافظات التي اعادت الحكومة العراقية السيطرة عليها، بعد إخراج عناصر «داعش» منها، فضلاً عن ذلك تعمل إيران نحو الاستفادة من القطاع

المصرفي في العراق لسدّ حاجتها من العملة الأجنبية التي تحتاج إليها في ظل العقوبات الدولية المفروضة عليها [٢٣].

هذا من جهة ومن جهة اخرى فأن العراق يحظى بأهمية اقتصادية كبيرة بسبب موارده الطبيعية وما تجذبه من استقطاب اقليمي ودولي من حيث الاستثمار والتجارة الدولية، وهذا بطبيعة الحال يعدّ عاملاً محفزاً لأطماع دول الجوار – ومنها ايران – التي تعاني ظروفاً اقتصادية سيئة بسبب الحصار الاقتصادي المفروض عليها من لدن المجتمع الدولي، لذا فقد وجدت في العراق فرصة اقتصادية كبيرة للالتفاف على العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها وإنعاش اقتصادها وتوطيد علاقاتها التجارية واستخدام العراق كسوق رئيس امام الصادرات الايرانية كما ذكر[٢٤]، فقد قام الإيرانيون بفتح حدودهم مع العراق مع بدء الحرب في عام ٢٠٠٣ ، ثم تم فتح المنافذ الحدودية بين العراق وإيران في عام ٢٠٠٤ وتم إعادة تأهيلها وانشاء منافذ جديدة منها منفذ الشيب–جذابة الذي أُسِسَ في عام ٢٠٠٦، وفي عام ٢٠٠٨ أفتتح منفذ المنذرية – خسروي، فضلاً عن منافذ أخرى خاضعة لسلطات اقليم كردستان العراق من أهمها حاج عمران وبرويزخان وباشماخ مع منافذ كثيرة اخرى وهي غير رسمية وهذا يدل على اتساع العلاقات التجارية بين العراق وإيران.

إنّ الميزان التجاري يشكل بُعداً جيوستراتيجيا لصالح إيران ، إذ ارتفعت كميات التبادل التجاري بين البلدين والتي كانت بمعدل ١٨.٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٣م ،الى ان وصلت في عام ٢٠١٠ إلى ٩٠.١ مليون دولار بعد زيادة عدد المنافذ الحدودية وزيادة كميات البضائع والسلع ، لترتفع في عام ٢٠١٥ الى حوالي ١٢ مليار دولار وهو ارتفاع كبير جداً إذا ماقورن بالسنوات الأربع الماضية والتي شهدت فيها عمليات تبادل تجاري واسعة على مستويات مختلفة شملت القطاع الزراعي وقطاع الخدمات والكهرباء وغيرها .

لذا فقد أصبح السوق العراقي معتمداً إعتمادا شبه كلي على السلع والبضائع الإيرانية –لاسيّما في الجزء الحيوي الجنوبي– ، وهذا يشكل نقطة ضعف جيوبولتيكية على العراق ، بسبب الزيادة في كمية السلع المستوردة ونوعيتها عبر المنافذ البرية الشرقية للعراق – لاسيّما – بعد إغلاق المنافذ الغربية بين العراق من جانب وسوريا والأردن من جانب آخر لفترات، فضلاً عن التوتر الذي حدث ويحدث بين الحكومة المركزية وبين سلطات اقليم كردستان العراق بعد عام ٢٠١٧ والى الان ، والذي كانت نتيجته إغلاق المنافذ الشمالية التي منها تأتي البضائع التركية – في الغالب– لبضعة أيام ، مما أدّى الى زيادة كميات التبادل التجاري في عام ٢٠١٧ الى حوالي ١٥.٩ مليار دولار ، لتصل إلى ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠م وهذا دليل واضح على اتساع العلاقات التجارية بين البلدين ووصولها لتشمل انواع التبادل التجاري، وهو ما جعل من العراق

اكبر سوق لتصريف منتجات إيران الصناعية ، الامر الذي أثر وبشكل كبير على الاقتصاد العراقي ، وهذا يعكس اثّر المتغيرات الدولية واثارها الجيبولوتيكية على المستوى السياسي وانعكاسها على الجانب الاقتصادي بشكل يظهر جلياً مدى تأثيّر القوى الإقليمية في رسم الخريطة السياسة والاقتصادية في المنطقة [٢٥] .

أمّا فيما يخصّ التحكم بعمليات تصدير البترول، –لاسيّما– في الآبار المنتشرة على طول الحدود العراقية الإيرانية، في ظلّ تجاهل الحكومات العراقية بعد عام ٢٠٠٣ لها،فقد وصلت الاحتياطات النفطية فيها إلى أكثر من ١٠٠ مليار برميل ، إذ يمتلك العراق نحو ١٢ بئراً نفطية مفعلة ومشتركة مع إيران ، يقع أغلبها في غرب نهر الكارون ، ولعّل تصريح وزير النفط الإيراني – بيژن نامدار زنگنة – حول معدل تصدير البترول الإيراني ، بأنه قد وصل إلى أربعة ملايين برميل يوميًا ، دليل واضح يشير إلى الازدباد المستمر في عمليات السرقة التي تتعرض لها الآبار النفطية العراقية، –لاسيّما– وأن معظم البترول الإيراني المصدر مستخرج من هذه الحقول تحديداً، إذ يصل معدل التصدير الإيراني من هذه الحقول إلى أكثر من ٤٠٠ ألف برميل يوميًا، و إنّ أغلب الحقول النفطية المشتركة خاضعة لسيطرة إيرانية مطلقة ، وعلى صعيد الصادرات النفطية استطاعت إيران أن ترفع صادراتها النفطية إلى العراق من ٣٠% إلى ٥٠% في بداية العام الحالي،–لاسيّما– بعد عملية تدمير ممنهج للمصافي النفطية في مدينة بيجي التابعة لمدينة تكريت العراقية، في أثناء عمليات تحريرها من سيطرة تنظيم «داعش»، وبالتعاون مع جماعاتها الموالية لها[٢٦].

بذللك شرعت إيران باتخاذ إجراءات واضحة للعيان لتحقيق مصالحها ومطامعها في العراق ،إذ تجاوزت على حقول النفط العراقية (الفكه وجزء من حقول مجنون)، واستولت على ما مقداره (250) ألف برميل يومياً، أي ما يزيد على مليار دولار شهرياً ، ومن جانب أخر صرح مسؤول لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الإيراني أنه ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة فأن إيران تطالب العراق بخسائر حرب الخليج الأولى البالغة (100) مليار دولار، ومن ثم فان إيران لن تتوانى عن بذل الجهود لتعزيز نفوذها في العراق بنفس القدر الذي يتراجع فيه النفوذ الأمريكي ، وستسعى إيران لتحقيق ذلك للأهمية الاستراتيجية الكبرى للعراق في موازين القوى الإقليمية والعالمية، بغية منع العراق من البروز مجددا كقوة إقليمية معادلة وموازية للدور الإيراني بعد الانسحاب الأمريكي ، ولكن تبقى المعادلة بين الشد والجذب بالنسبة للمصالح الامريكية والإيرانية في العراق[٢٧].

فضلاً عن ذلك تسعى إيران إلى زيادة فرص التحايل الإيراني على العقوبات الدولية من خلال البوابة الاقتصادية العراقية، كذلك ربط أهدافها الاقتصادية بتحركاتها العسكرية التي تجري على الأرض، من خلال مشروعها المتمثل بالوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، من خلال مد أنبوب لتصدير الغاز الإيراني إلى أوروبا عبر الأراضي العراقية مروراً بالمناطق السورية التي كانت تقع تحت سيطرتها ، من طرطوس إلى أوروبا [٢٨]، الا ان التغيرات التي حدثت في سوريا في نهاية ٢٠٢٤ أفشلت هذا المشروع .

ثالثاً:- البعد الامني العسكري :وجدت إيران في مسألة انتشار الجماعات الإرهابية في المنطقة، خطوةً سانحة لها لتشغل الاوضاع وليتوجه نحو تحقيق اهدافها للتدخل بكثافة بين الدول بذريعة شرعية، تحت ادعاء مكافحة الإرهاب، وإظهار نفسها أمام المجتمع الدولي بأنها دولة تحارب الإرهاب ، وليست هي راعية للإرهاب كما يصفها الغرب وتتهمها الولايات المتحدة الأميركية، وقد تمكنت إيران في ظلّ ظروف ظهور (داعش) من التدخُل في المنطقة بصفة شرعية، وبذريعة حماية المراقد والمقدَّسات الدينية – لاسيما الشيعية – لأنَّ الإرهاب يشكل خطرا على إيران وعلى حلفائها ، لذلك فقد كان لإيران الدور ذات الاهمية في محاربة (داعش) سواء كان في العراق أم في سوريا [٢٩].

هذا ولابدّ لنا من الاشارة الى دور ايران الايجابي (خلافاً لبقية دول الجوار العراقي)، والمتمثل بمساعدة الدولة العراقية، ودعمها في محاربة تنظيم داعش التكفيرية [٣٠]، وذلك بعد الانسحاب الامريكي من العراق في عام ٢٠١١ وتصاعد الأمور وتحول الاحداث نحو الاسوء ، فقد عملت إيران بكل أدواتها من أجل التعاون العراقي الإيراني في محاربة الارهاب منذ الأيام الاولى، حينما توافدت هذه الحركات على العراق تحت مسمى – حركة التوحيد والجهاد ثم القاعدة – والى أشرس وأعتى تنظيم أرهابي وهو – تنظيم داعش" – الذي أحتل في عام ٢٠١٤ مايقارب ٤٠% من مساحة العراق على طول امتداد المناطق الغربية من العراق وصولاً الى اطراف بغداد ،إذ أرسلت إيران الامدادات العسكرية والاسلحة، كما لعبت دوراً ذات أهمية بعد استيلاء "داعش" على الموصل فقامت بحمايتها لبغداد من السقوط في يد التنظيم ، ثم ساهمت في تدريب الحشد الشعبي الذي تمكن من أستعادة الاراضي العراقية التي أستولى عليها التنظيم [٣١]، لذلك فقد اصبح الدور الايراني في العراق أكثر علانيةً وأكثر نشاطاً في بدايات عام ٢٠١٥ ، ذلك انَّ إيران لاتريد لتنظيم "داعش" او غيره من الجماعات السنية او القومية أنّ يعود ويسيطر على العراق ، ولما كان العراق يشترك مع إيران في حدود طويلة ، لذا فأن وحدة الاراضي العراقية امر بالغ الاهمية بالنسبة لإيران ، لذلك كان مجيئ تنظيم "داعش" فرصة ذهبية لإيران للظهور أمام

العراقيين والعالم العربي والولايات المتحدة بمظهر القوة ذات الأهمية في الشرق الاوسط ، مما يجب أنّ تعمل على تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ، فوفقاً لوجهة النظر الإيرانية فأن تدخلها ضروري يدعم القضايا الأخرى- بما في ذلك المفاوضات النووية الايرانية- مع الغرب وأمريكا [٣٢].

رابعاً:- البعد الديني : يظهر البعد الديني واضحاً في سعي إيران للتحكم في أمور المرجعيات الدينية الشيعية في العراق، وتحجيم تأثير المرجعيات التي لا تعترف بمبدأ ولاية الفقيه، وترسيخ نفوذ المرجعيات ذات الأصول الإيرانية ، فقد اصبح لإيران تأثير كبير على رجال الدين في الحوزات العلمية الدينية، كما أن لها دورًا دينياً فاعلاً في تحريك القضايا السياسية عن طريق الفتاوى الدينية التي يُصدرها علماءالدين المرتبطون بإيران ، وبذلك فقد حققت إيران اختراقا ونفوذا في المسائل الدينية على الساحة العراقية، وسيطرت على شريحة واسعة من العراقيين تحت مسمى – التشيع الصفوي – وذلك من خلال إثارة القضايا الطائفية والترويج لفكرة المظلومية في العالم[٣٣].

الفرع الثالث:- عوامل التنافس والصراع في العلاقات السياسية بين إيران والعراق .

الجدير بالاشارة هنا أنَّ هنالك العديد من العوامل التي تعدّ مصادر التنافس والصراع في العلاقات السياسية بين العراق وإيران ، كما وهنالك عوامل آخرى تساهم في تهدئة الاوضاع بين البلدين ، نحاول في الفقرات الآتية الكلام عن بعض القضايا والمشاكل المشتركة بين العراق وإيران ومنها :

أولاً:- البرنامج النووي الإيراني وانعكاسه على العراق: مما لاشك فيه أنَّ القرارات التي أصدرها الرئيس الأمريكي – دونالد ترامب – في ولايته الاولى والحالية بتشديد الحصار على إيران بدءًا من شهر أيار ٢٠١٩ هو قرارات فردية وليست أممية ، وقد رفض الكثير من دول العالم طريقة تعاطي ترامب مع الملف الإيراني، -لا سيّما- في ملف الانسحاب من الاتفاق النووي الذي وضع الاتحاد الأوروبي في موقف محرج ، والتهديد الذي أطلقته إيران في حال التزام دول أوربا بتنفيذ الحصار الامريكي ، ومن ثم عودة إيران الى زيادة التخصيب في اليورانيوم والأخلاء بالتزامها تجاه هذا الاتفاق التاريخي .

وما يجري اليوم في المنطقة من صراع أمريكي إيراني ، وإيراني اسرائيلي حول البرنامج النووي الايراني قد أنعكس سلبا على العراق ،وهذا ما تريده بعض الدوائر الاستخباراتية في المنطقة لغرض إضعاف العراق عسكرياً وأمنياً [٣٤].

ثانياً:- مشاكل الحدود البرية والبحرية : وهي تتمثل بالأشكالات الحدودية المتكررة، فقد كانت حادثة استيلاء القوات الإيرانية على بئر في حقل الفكة في محافظة ميسان (جنوب شرقي العاصمة بغداد بثلاثمائة كيلومتر)،بداية التوسع الايراني في العراق ، إذ أكتسبت إيران بذلك موضع قدم في منبع نفطي من أصل ثلاثة حقول يقدر مخزونها ب ١.٥٥ مليون برميل نفط، والحقل هذا أشتمل على سبع آبار نفطية وضع في جدول التراخيص في ثاني جولة مزادات عرضتها الحكومة العراقية أخيراً على شركات النفط العالمية، وهو يقع غير بعيد عن حقل مجنون الأضخم في العالم بمخزون يقدر ب٢١ مليار برميل، وفي موقف غير مسبوق منذ ٢٠٠٣ استدعت الحكومة العراقية السفير الإيراني في بغداد، وأبلغته احتجاجها على ما سماه العراق بانتهاك السيادة العراقية من قبل إيران ، وقد تم إحاله هذه المشكلات برمتها إلى اللجنتين المشتركتين بين البلدين للحدود المشتركة والخبراء النفطيين ، بقصد التباحث فيما أسمته الحدود التي يشوبها الغموض، داعية إلى ضرورة تنفيذ اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ في فض النزاعات الحدودية العالقة بين العراق وإيران.

فضلاً عن قضية المياه اي الانهار المشتركة بين العراق وإيران، فوجود المنبع الأصلي للنهر في الأراضي الإيرانية والمصب في الأراضي العراقي ، ومع التغيرات الطبيعية أو المصطنعة؛ فقد شكلت بمجملها محفز توتر دائم بين الأنظمة الحاكمة في البلدين، ومن أهم هذه الانهار: رافد بناوه سوته، رافد الوند، نهر كنجان جم وكلال وبدره ، نهر الطيب نهر الكارون وغيرها من الروافد التي طالما كانت سبباً لتوتر العلاقات العراقية الإيرانية نتيجة لسياسات الأخيرة في قطع مجرى الأنهار أو تغييره ،او بناء السدود عليها من جانبها وهذه الانهار بعضها أنهار مشتركة فأنه يمثل تجاوزاً على الحصص المقررة وفق القانون الدولي مما يؤثر على القطاعات العراقية ولاسيّما الزراعية منها[٣٥].

ثالثاً:- القضية الكوردية : لقد كان للقضية الكردية دورًا سلبيًّا في العلاقات الإيرانية، لأن الكورد في إيران يعدّون أنفسهم مضطهدين فلا يمارسون حقوقهم الطبيعية بحرية تامة ، لذلك كانوا يتطلعون إلى الإنجازات نفسها التي تحققت للكورد في العراق بحصولهم على – إقليم مستقل وحقوق مستقلة دستوريا–. وقد تطورت القضية خلال تلك الحقبة الزمنية تطوراً واضحاً قياساً بالمدد التي سبقتها وبشكل أكبر سواء على صعيد الوعي القومي في المجتمع الكردي أم على صعيد تصاعد النشاط السياسي للاحزاب الكردية فقد أصبحت القضية الكردية عاملاً اساسياً مؤثراً في العلاقات العراقية الإيرانية [٣٦].

اما بعد عام ٢٠٠٣ وعقب الاحتلال الأمريكي للعراق فقد أصبحت من المعطيات التي أدخلها الامريكان، في العلاقات بين الدول المعنية بالمسألة الكردية أي (إيران وتركيا وسوريا) مما تخشى من ظهور التيارات الانفصالية فى اراضيها، وعلى الرغم من العلاقات الجيدة ما بين إيران والأحزاب الكوردية العراقية إلا أن ذلك لم يمنع الحكومة الإيرانية من ملاحقة الكثير من عناصر الحزب الكردستاني الإيراني المعارض لهافي كوردستان العراق ، وبحجة حماية امنها القومي مما أخذت إيران بالتدخل العسكري في كوردستان العراق من خلال قصفها حركات المعارضة الإيرانية الموجودة في المناطق الحدودية بين العراق وإيران[٣٧]. أو في المناطق الاخرى من عمق أراضي الاقليم ، فقد استمرت العلاقات بين كورد العراق وإيران كما كانت قبل الثورة واستغلتها لتصبح جرحًا نازفا باستمرار في ظهر العراق ، وظلت تمثل بعدًا سلبيًا في العلاقة بين حكومة العراق وإيران[٣٨].تبين لنا مما تقدم ذكره سعي إيران المتواصل – بشكل مباشر او غير مباشر– وخلال مراحل التاريخ المختلفة للهيمنة على العراق وارتباط ذلك بحالة القوة والضعف للدولة العراقية .

المطلب الثاني

موقف تركيامن التطورات في العراق ، أبعادها وتداعياتها

الفرع الاول : موقع تركيا الاستراتيجي وتأثير الموقع على مجريات الامور:-

تمتلك تركيا موقعاً جغرافياً مميزاً منحها عنصر الاستراتيجية ، ذلك انها تتوسط مناطق البلقان والقوقاز والشرق الأوسط والخليج العربي وإيران، وهذا الموقع يضع تركيا ضمن مناطق استراتيجية تعزز قوتها ، كما يحيط بها ثلاثة بحار هي البحرالاسود ، البحر الابيض المتوسط ، وبحر ايجة ، إذ تعد تركيا الوصل والجسر الذي يربط آسيا وأوربا وأفريقيا ، وهو ما منحها مميزات اقتصادية كبيرة ، ومجالاً واسعاً للحركة في بناء النفوذ الاقليمي والدولي ، فضلاً عن اهتمام تركيا بالدرجة الاساس في نقل موارد الطاقة – لاسيما النفط والغاز – بحكم موقعها وأشرافها على المسطحات – لاسيما نفل مصادر الطاقة الى أوربا – وتحديداً النفط العراقي عبر موانئها على البحر المتوسط وعبر ميناء جيهان الذي يعدّ من أهم موانئ نقل النفط الى أوربا.

هذا وترتكز السياسة التركية تجاه العراق على ركيزنين أساسيتين هما : – الامن الجيوسياسي ، والامن الاقتصادي منذ قيام الدولة الحديثة – لاسيّما بعد مرور العراق بجملة من التغيرات السياسية والأمنية والحروب والمتغيرات الاقتصادية والضعف الامني والانحدار الجيوببولتيكي بالتحديد بعد عام ٢٠٠٣، وهذا أنعكست طبيعة اهتمام تركيا بالواقع الجيوبولتيكي العراقي مما كان له انعكاسه على المنطقة [٣٩]. انظر الخارطة رقم (٢) لقد كان لموقع العراق الجغرافي ومجاورته لتركيا دوراً كبيراً – في آثارة العديد من المشاكل الجغرافية – طبيعية كانت أم بشرية

مما تخصّ قضايا رئيسة ، كقضية الموصل والأقليات والموارد المائية، وهو ما انعكس على سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق عن طريق توظيفها لعناصر الجوار الجغرافي الطبيعية والبشرية والاقتصادية ، بهدف تحقيق اهدافها الاستراتيجية، لذا فان هذه المشاكل كانت حاضرة في ادراك صانع القرار التركي لدور بلاده ، والنابعة من حقيقة الموقع الجغرافي المتميز لتركيا ، ان رباعية المسائل المتعلقة بالحدود والأمن والأقليات والموارد المائية – لاسيّما– انشاء السدود على نهري دجلة والفرات ، قد أخضعت هذه الامور لحسابات سياسية وادت دوراً رئيساً في نمط العلاقات السياسية العراقية التركية ، منذ تأسيس الدولة العراقية، الا انها لم تصل الى مرحلة الصدام ، لأن العراق يعدّ اهم دوائر العمق الاستراتيجي التركي .

الخارطة رقم (٢) موقع تركيا الجغرافي بالنسبة للعراق

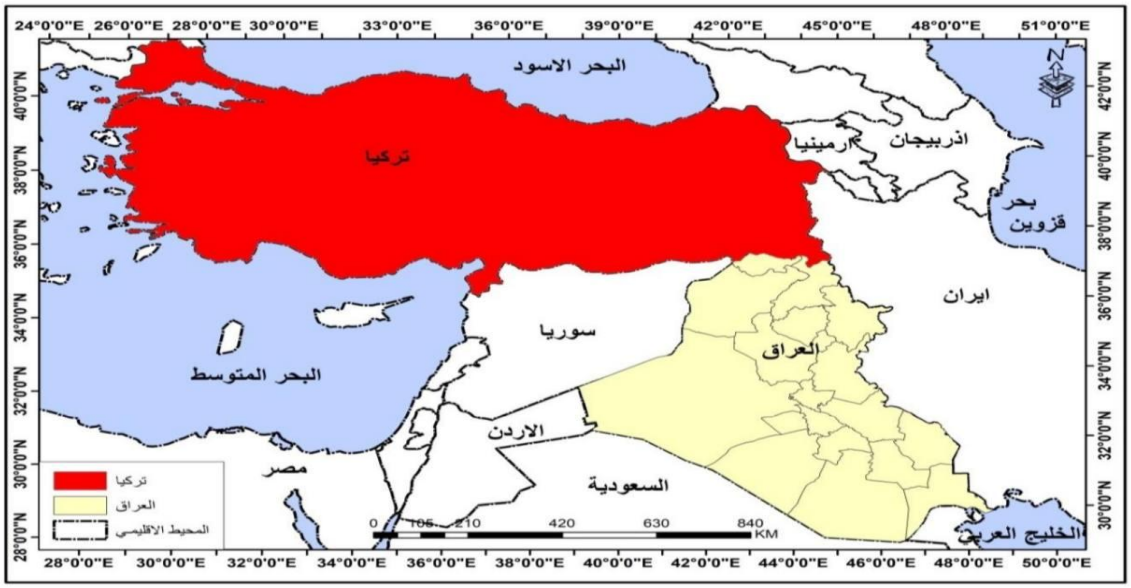

المصدر : من عمل الباحثتين إعتماداً علىد.وليد خالد خلف عزيزالبياتي ، أثر المتغيرات الدولية على قوة الدولة العراقية بمنظور الجغرافية السياسية .

الفرع الثاني :- ثوابت السياسة التركية الخارجية في تعاملها مع العراق .

تغيرت الخارطة السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣ وقد ارتسمت مجموعة من الثوابت في سياسة تركيا الخارجية ، فيما يخص التعامل مع الوضع السياسي العراقي وهي :

أولاً – السعي لمنع ان يشكل العراق أي تهديد مستقبلي لتركيا ، ذلك إنَّ تركيا وإن كانت مع العراق الموحد ، إلآ إنها ضدّ ظهور عراق قوّي .

ثانياً– الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية وذلك بمنع اقامة دولة كردية ،انطلاقاً من ان اي تقسيم للعراق سيفتح الباب لتقسيم الدول المجاورة له، ممّا فيها كورد وفي مقدمتها تركيا.

ثالثاً – لقد كان التفكك السياسي في العراق سبباً لتشجيع تركيا على المطالبة بمنح تركمان العراق حقوقاً خاصة وعلى ان لا يكونوا تابعين لمنطقة الحكم المحلي الكوردي.

هذا يعني ان تركيا قد استخدمت الاقليات ذات الاصل التركي في العراق ، كسياسة ضغط تركية ضدّ العراق هذا وعلى الرغم من ان شعار السياسة الخارجية التركية هو(سلام في الداخل سلام في الخارج) ، ذلك ان وجود أقلية تركمانية في كركوك – الغنية بالنفط – كان يمثل عامل اهتمام اخر بالوضع العراقي، فضلاً عن استخدام ورقة الموارد المائية لإخضاع العراق للأهداف التركية ، لأن منابع نهري دجلة والفرات في الاساس من تركيا ، وقد ساعدت حالة التفكك العراقية على المراهنة التركية لأوراق الضغط التي تستخدمها عند الضرورة بهدف تحجيم دور العراق على الساحتين الاقليمية والدولية، بما يعزز من مكانتها الاقليمية وأداء دور بدعم امريكي– في مرحلة من المراحل – اكثر فاعلية في شؤون المنطقة [٤٠].

اما على صعيد العلاقات السياسية فقد دخلت العلاقات التركية مرحلة جديدة بعد الاحتلال الامريكي للعراق، فقد شهدت فيها تغيراً في انظمتها السياسية –لاسيّما–بعد وصول حزب العدالة والتنمية في تركيا ٢٠٠٢ الى سدة الحكم ، الى جانب ما شهده العراق من تغير في نظام الحكم السياسي، وتوجهاته واهدافه السياسية الخارجية [٤١]، لذلك فقد أولت تركيا اهتماماً كبيراً بلعراق كونه دولة مجاورة وحدودية معها، إذ كان للأتراك تحفظات تجاه الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ وبناءً على ذلك رفض البرلمان التركي التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في غزو العراق، بحجة أن هنالك مصالح سياسية وأمنية واقتصادية بين البلدين [٤٢]، ففي عام٢٠٠٨ زار الرئيس العراقي جلال الطالباني على رأس وفد ضم وزراء المالية والنفط والموارد المائية والصناعة وشؤون الامن الوطني ، بهدف تعميق العلاقات الامنية والاقتصادية القائمة على أساس الاحترام المتبادل لسيادة الدولتين، وبالمقابل زار رئيس وزراء تركيا العراق ، وتم توقيع إتفاقية الاعلان السياسي المشترك ، والتي تأسس بموجبها المجلس الاعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا ، وفي عام2009 توجّه رئيس الوزراء التركي مرة اخرى الى العراق لحضور الاجتماع السنوي لمجلس التعاون الاستراتيجي الذي يعقد دورياً بين الدولتين، كان من نتيجته أن حقق العراق مكاسب سياسية واقتصادية، فضلاً عن زيادة حصة العراق المائية من 58% من المياه الواصلة الى سوريا لتبلغ 68% ، الا انه وفي عام 2011 اخذ هذا الانفتاح السياسي بالتراجع بين الدولتين ، اذ شهدت هذه المرحلة انعطافة سلبية في سياسة العراق الخارجية تجاه تركيا ، والتي القت بتداعياتها على العلاقات السياسية والاستراتيجية على خلفية التدخل التركي في الشأن العراقي الداخلي ومحاولة الاخلال بالامن القومي بتأجيج الطائفية والمذهبية واحتضان الجماعات

المعارضة للنظام السياسي ، واستقبال الحكومة التركية لنائب رئيس الجمهورية العراقي طارق الهاشمي ، المتهم بأعمال ارهابية، فضلاً عن تطور علاقات تركيا بإقليم كوردستان ، وتزايد استثمارات الشركات التركية في الاقليم وابرام اتفاقيات نفطية دون التنسيق مع الحكومة العراقية ، ومحاولة انشاء خط سكة حديد اربيل – اسطنبول ، كذلك فأن الموقف الذي اتخذته سياسة العراق الخارجية من الازمة السورية، كان سبباً في توتر العلاقات السياسية، إذ اقدمت تركيا على دعم المعارضة السورية فيما حرص العراق على اتباع سياسة متوازنة والدعوة الى الحوار بين النظام والمعارضة على الرغم من الموقف المغاير في السابق تجاه النظام السوري الذي ثبت تورطه بالتفجيرات التي شهدتها المدن العراقية، كذلك زيارة وزير الخارجية التركي احمد داؤد اوغلو الى اربيل وكركوك بعيداً عن الضوابط الدبلوماسية ودون علم وموافقة وزارة الخارجية العراقية [٤٣].

فضلاً عن ذلك فأن العراق يشكل منطقة تواجد لحزب العمال الكردستاني المعادي لحكومة تركيا، لذلك قامت تركيا بعمليات عسكرية في اقليم كوردستان كردّ فعل على هجمات حزب العمال الكردستاني في الأراضي التركية، كذلك فقد تدخلت الحكومة التركية عسكرياً بحجة محاربة تنظيم (داعش)، في شرق الموصل (في منطقة بعشيقة) في الخامس من كانون الأول عام من ٢٠١٥ مما أثار حفيظة الحكومة العراقية، مما دعا رئيس مجلس الوزراء العراقي السابق (حيدر العبادي) بمطالبة تركيا سحب قواتها المتواجدة في الموصل واحترام سيادة العراق، كما تم إغلاق الملحقية التجارية العراقية في تركيا كرد فعل على التدخل العسكري التركي في الأراضي العراقية، الجدير بالاشارة هنا هو أنَّ الهدف الحقيقي من مشاركة تركيا في العمليات العسكرية في العراق لم يكن محاربة تنظيم (داعش) وإنما هو كان لغرض صد التدخل الإيراني في تلك المناطق من جهة ، وإبعاد الكورد المعارضين لها عن الحدود التركية من جهة أخرى، لما قد يمثله ذلك من خطر على الحدود التركية – العراقية، فتركيا تدعم وحدة أراضي العراق وترفض سيناريوهات التقسيم، فهي تعلن أن استقرار العراق يدعم استقرار المنطقة لأنها تعد العراق منطقة ذات أهمية لها سواء من الناحية السياسية ام الاقتصادية [٤٤]، فضلاً عن استفادة تركيا من الأوضاع غير المستقرة في العراق، مما جعله أكبر سوق لتصريف منتجاتها، واستغلال فرص الاستثمار المتاحة في العراق بعملية اعادة الاعمار والحصول على العقود الاستثمارية لصالح الشركات التركية بما يتضمن انتعاش الاقتصاد التركي على حساب تراجع الاقتصاد العراقي وتدنيه [٤٥].

الفرع الثالث : أهداف تركيا في العراق .

هذا ويمكن تلخيص الأهداف التركية في العراق بما يأتي:-

أولاً – الهدف السياسي: تسعى تركيا جاهدةً الى أن يكون لها سياسة مؤثرة في العراق، وهذه السياسة كانت تحت مباركة أمريكية ، إذ نلحظ أنه بعد الانسحاب الأمريكي من العراق عام ٢٠١١، تم الدفع باتجاه تفعيل دور تركيا الإقليمي في العراق، ليكون لتركيا تأثيرها في مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق ، فقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا الدعم لأنها ترى أن تواجد تركيا في العراق يحقق لها أهدافاً ذات أهمية منها – خلق توازن استراتيجي بين تركيا وإيران– في الشرق الأوسط، –لاسيّما– بعد فراغ القوة الإقليمية الذي خلّفه تراجع الدور العراقي[٤٦]، وهو ما جعل تركيا تتحرك بهدوء وحذر، وذلك لوجود الكثير من الملفات الحساسة ذات الأهمية ممّا يجب توخي الحذر منها [٤٧].

ثانياً– الهدف الاقتصادي والتجاري : تُعدُّ تركيا الشريك التجاري الحيوي للعراق كونها تملك علاقات اقتصادية ذات أهمية كبيرة مع العراق، والدليل على ذلك هو سيطرة البضائع التركية على السوق العراقية – لاسيما اقليم كوردستان – إذ يعدّ العراق ومنذ عام ٢٠١١ ثاني أكبر مستورد للصادرات التركية بعد المانيا، والتي شملت مواد (الحديد ، المعدات الالكترونية ، والمعادن ، المواد الغذائية ، كما كانت الفاكهة على رأس قائمة السلع المصدرة) ، وقد بلغت قيمة الصادرات التركية الى العراق نحو (١٢/مليار دولار) في عام ٢٠١١ وقد أستوعبت حكومة إقليم كوردستان العراق الجزء الاكبر منها بنحو (٧٥ %)، علماً بأن الارقام العائدة وللسنوات من ٢٠٠٩وحتى ٢٠١٣ تشير الى ان العراق يحتل المركز الاول كأكبر مستوعب للصادرات التركية بدلاً من المانيا ، إذ بلغ حجم الصادرات التركية عام ٢٠١٣ حوالي ١٣.٧ مليار دولار ، إلآ أنه وبعد انهيار المنظومة الامنية في الموصل أمام تنظيمات داعش الارهابية في (حزيران / ٢٠١٤) تقلصت تجارة نقل البضائع التركية الى العراق –بعض الشيء– إذ كانت تقدر عدد الشاحنات الترانزيت التركية التي تصدر الى العراق ب(٢٣٠٠ شاحنة / يومياً) ،وبسبب تنامي دور داعش على مناطق واسعة في العراق ،انخفض عدد الشاحنات الى (١٥٥٠شاحنة / يومياً) ، كما انخفضت أعدادها بعد ذلك بسبب ارتفاع التكاليف على الشركات وزيادة المخاطر الأمنية على سائقي الشاحنات ، كل هذه الأسباب دعت الجانب التركي الى التفكير بخيارات أخرى تمثلت بـ :

١– خط (تركيا– إيران – جنوب العراق).

٢– خط (تركيا– أربيل –إيران – جنوب العراق).

إلآ أن حجم التبادل التجاري بين الدولتين عاد الى مستواه المرتفع بعد تحرير المناطق التي كانت تسيطر عليها عصابات داعش الارهابية سنة ٢٠١٦ ، فاحتل العراق المرتبة الثالثة في

هذا المجال وبلغت الصادرات أكثر من (٧ مليار/دولار)[٤٨]، وارتفع حجم الصادرات التركية إلى العراق في عام ٢٠١٩ الى ١٦ مليار دولار و ٨٠٠ مليون دولار، بحسب تصريح السفير التركي لدى بغداد، ويرى من ذلك أنَّ تركيا لا تستطيع التخلي عن العراق، ولاسيّما وأنَّ الروابط التجارية بينهما كبيرة ومتشعبة[٤٩].

ثالثاً – هدف مكافحة تنظيم داعش الارهابي : أكدت تركيا في مناسبات عديدة استمرارها بتقديم الدعم الامني والاستخباراتي للحكومة العراقية ، كون داعش هو عدواً مشتركاً ومهدداً لأمن تركيا الداخلي من جهة ، من جهة اخرى فهي تريد أن ترى العراق في موقف بناء وسيادي، كون أستقرار العراق هو استقرار أمنها _لاسيّما_ أستقرار كوردستان العراق، فكما اشرنا أن الولايات المتحدة الامريكية بعد أنسحابها لم تترك الوضع العراقي من دون جهة فاعلة ومؤثرة فيه ، لذلك تحالفت مع تركيا لضمان الحفاظ على مصالحها في المنطقة ولتكون لتركيا سياسة فعالة تجاه العراق[٥٠]، وعليه تم تنسيقّ الجهود المشتركة بين الدولتين على الصعيد العسكري في عام ٢٠١٤ خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي لتركيا، إذ بحثَ في أبرام اتفاقية التعاون العسكري بين البلدين،وشمل هذا التباحث الجوانب الاقتصادية والأمنية[٥١]، فالملف الامني سيكون مطروحاً في معظم مسارات الاستراتيجية التركية الى عام ٢٠٢٠، ولازالت خلايا داعش الارهابية تشكل خطراً على البلدين ، على الرغم من تحرير أكثرية المناطق ، وهما يريدان وضعاً أمنياً مستقراً تنعكس أثاره على أمنهما القومي – لاسيما– العراق كونه يشكل المجال الحيوي الذي تمارس فيه تركيا سياستها الاقتصادية على وجه الخصوص[٥٢]،

هذا وينبغي الاشارة الى ان هناك اشكاليات الواقع الجغرافي المشترك مع تركيا، والمتمثلة بأمن الحدود الدولية والموارد المائية التي لم تؤد إلى انفراج حقيقي في سياسات الدولتين كلتيهما وكذلك بالنسبة للأقليات ، فضلاً عن الاطماع الجيوبولتيكية التركية في الموصل بفعل التواجد العسكري فضلاً عن وضع مدينة كركوك والتركمان واشكالات الواقع الأمني المتمثل بالإرهاب والجماعات المسلحة في العراق ونشاط حزب العمال الكردستاني والقصف التركي المتكرر للأراضي العراقية مما أسهمت في رسم صورة غير واضحة المعالم في مستقبل سياسات الدولتين كلتيهما [٥٣].

الفرع الرابع: أهم القضايا والمشاكل المشتركة بين العراق وتركيا:-

يمكننا تحديد بعض أهمّ القضايا والمشاكل المشتركة بين العراق وتركيا فضلاً عن عوامل أخرى هي مصدر التنافس والصراع في العلاقات السياسية بين البلدين منها :

أولاً : قضية المياه : لا شكّ ان الأمن القومي والطاقة والمياه من أولويات الدول ، فهناك اعتقاد شائع بان المياه سيكون المفتاح لأولئك اللاعبين الذين سيسيطرون على العراق في المستقبل،

فمن المنطقي جداً أن ننظر إلى قضايا كهذه على أنها عوامل حاسمة مؤثرة في صياغة أية سياسة خارجية ،ولهذا كان نهرا دجلة والفرات على مرّ التاريخ سبباً رئيساً للنزاع، ففي عام ١٩٧٠ خفضت تركيا تدفق مياه نهر الفرات عن العراق بنسبة ٨٠% وعن سوريا في عام ١٩٧٥ بنسبة ٤٠% ، وقام صدام حسين بتجفيف ٩٠% من أهوار العراق، وفي أعوام التسعينيات وجهت الاتهامات لتركيا بتخفيض نسب تدفق المياه إلى سوريا، كما تم استخدام المياه كسلاح تكتيكي من قبل تنظيم الدولة الإسلامية – داعش – في العراق والشام ومن قبل النظام السوري أيضاً[٥٤].

هذا وتعد الاستفادة من نهري دجلة والفرات – التي ينبع قسمها الأكبر من الأراضي التركية– أمراً حيوياً وذات أهمية بالنسبة للعراق، لذا فأن تقليل حصة العراق من النهرين يهدد الاقتصاد العراقي ومعيشة ملايين المواطنين على جانبي دجلة والفرات ، وبالتالي تسعى تركيا لاستخدام ورقة المياه ضد العراق وسوريا المستفيدين منها، إذ انفردت ببناء منشأتها المائية دون التشاور مع دول الحوض الأخرى، فضلاً عن رفضها التوقيع على أية اتفاق لاقتسام الحصص المائية مع العراق وسوريا، وبالمقابل أبدت استعدادها لبيع المياه من هذين النهرين لبلدان الخليج العربي وإسرائيل، واستمرت ببناء مشاريعها المائية والكهرومائية في سياق حزم متكاملة من السدود والخزانات ، بغية تعزيز نفوذها بالاعتماد على مصادر المياه لتكون دولة مائية بموازات دول النفط في المنطقة [٥٥]، كمشروع جنوب شرق الأناضول، والذي يعرف ب (GAP) والذي يُعدُّ أكبر مشاريع تركيا المائية، ويشمل بناء (٢٢) سداً و(١٩) محطة (توليد كهربائية، كما استمرت تركيا بأنشاء مشاريع أخرى منها مشروع (مياه السلام) والذي جاء كمسعى تركي لتوطيد علاقاته مع جيرانه العرب كما تدّعي تركيا، وحلاً للخلافات المعقدة حول حقوق المياه التي تعكر صفو العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط ،وهو يتضمن اخذ المياه من نهري سليمان وجيحان اللذين ينبعان من الأراضي التركية ، سبيلاً لاستفادة أقطار المشرق العربي ، ويعّد هذا المشروع من أكبر المشاريع الهندسية قاطبة إذ تبلغ كلفته حوالي (٢١) مليار دولار[٥٦].

ثانياً : القضية الكوردية : لقد شكلت القضية الكوردية محوراً رئيساً في العلاقات التركية – العراقية ، منذ إعلان تأسيس الدولتين، وتمحورت حولها سياستهما – داخلياً وخارجياً – على مدى عقود طويلة، كما عدت عاملاً محفزاً لتطوير هذه العلاقات في مواجهة هذهِ القضية التي لا تمّس أمن تركيا والعراق ووحدتها فحسب ، بل إيران وسوريا أيضاً، وهي قضية ذات حدين، أحدهما سلبي، عندما تستغل إحدى الدول القضية الكوردية كورقة ضغط ضدّ دولة آخرى من

الدول المجاورة، والثاني إيجابي عندما تتوافق الدول الأربع على ضرورة معالجتها وفقاً لمصالح هذهِ الدول ودون المساس بحقوق أبناء القومية الكوردية[٥٧].

إنّ تركيا على يقين تام بأن ما يقوم به كورد العراق اليوم من السعي لقيام دولة كوردية مستقلة أو كونفيدرالية عاصمتها مدينة (كركوك الغنية بالنفط)، بالنتيجة سيعزز التطلعات إلى بناء كيان مماثل في صفوف السكان الكورد في تركيا وايران وسوريا، حيث ان المخاوف التركية تعكس القلق العميق الذي بداخلها على سكانها الكورد من التأثيرات الواضحة للاستقلال الكوردي أو الحكم الذاتي القوي في العراق[٥٨].

يمثل الكورد خطراً يهدد وحدة الدولة بالنسبة للحكومات التركية المتعاقبة ، فقد خاضت تركيا نزاعات مسلحة مع الجماعات التركية المعارضة، (pkk) استمرت لعقود وكلفتها أموالاً طائلة وارواحاً كثيرة، والجزء الفعّال من هذه الحركة هو(حزب العمال الكردستاني)، إذ تضم مناطق جنوب شرق تركيا ما يتجاوز ٢٠ مليون كردي، فضلاً عن ذلك خشية الحكومة التركية من وجود كتلة كردية تتجاوز الخمسة مليون كردي تقريباً في شمال العراق ، والخوف من هذه الكتلة نابع من جانبين: الأول هو أن الكورد العراقيين قطعوا شوطاً كبيراً في تجسيد هويتهم الثقافية وشخصيتهم القومية مما تكلل بالأخير من اعلان الإقليم الفيدرالي الكوردي والذي يطمح لتقرير مصيره عندما تكون الظروف المحلية والدولية مؤآتية ، أما الجانب الثاني فهو أن المنطقة الجغرافية لتواجد الكورد تعد امتداداً طبيعياً وديموغرافياً للكورد في تركيا ، هذا الموضوع بطبيعة الحال يشكل مصدر قلق وخوف للحكومة التركية، وفي هذا الشأن تلتقي مصالح تركيا وإيران وسوريا برفض إقامة دولة كردية مستقلة، لذا تعد القضية الكوردية في شمال العراق وجنوب شرق تركيا مشكلة مستقبلية مستمرة في محور العلاقات العراقية التركية [٥٩].

ثالثاً : قضية كركوك والاقلية التركمانية : كانت لقضية كركوك أهمية كبيرة جداً، إذ اتسعت أبعادها لتستوعب تداعيات الاحتقان التاريخي والمصالح السياسية المتقاطعة في هذه المنطقة الغنية بالنفط، وتبرز أهمية كركوك الإستراتيجية لوقوعها في مركز التقاطع الإستراتيجي ، والتداخل لمحافظات المثلث السني في العراق، ومثلث التوتر الإقليمي (التركي–السوري – الإيراني)، كما أنها نقطة وصل تربط بين الأناضول وإيران والعراق ، وفضلاً عن ذلك تقع كخط تماس جيو حضاري بين ثقافات ومناطق متباينة، وهذا يعني أنها تعّد مركزاً للسيطرة الاستراتيجية على العراق[٦٠]، وقد شكل وجود التركمان في كركوك – الغنية بالنفط – عاملاً ذات أهمية لتنفيذ سياسة تركيا، إذ سعت بكل ما لديها من قوة لإبقاء الورقة التركمانية حاضرة لإيجاد نوع من التوازن في شمال العراق، فطالبت بمنح التركمان في محافظة كركوك حكماً ذاتياً وحقوقاً ثقافية،

وأن لا يكونو ضمن منطقة الاقليم الكوردي، وقد بدأت تركيا باستخدام ورقة الاقلية التركمانية هذه بعد عام ٢٠٠٣ بصورة بارزة لتبرر تدخلها في الشأن العراقي [٦١].

يتبين لنا مما تقدم ذكره أن وضع العراق الجغرافي ، ومجاورته لتركيا ترتب عليه وجود مشكلات جغرافية – طبيعية منها أم بشرية – حول قضايا رئيسة منها، المياه وقضية الموصل والاقليات والموارد الطبيعية، وقد انعكس ذلك على سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق عن طريق توظيفها لعناصر الجوار الجغرافي الطبيعية والبشرية والاقتصادية بغية تحقيق أهداف استراتيجية لها .

الخاتمة في أهم نتائج البحث والتوصيات .

أولاً: أهم نتائج البحث :توصلت الباحثتان الى جملة من النتائج نذكر أدناه أهمها :-

١. إن لموقع العراق الجغرافي تأثير كبيرلأن يكون مطمع الدول الاقليمية – بصورة خاصة – ودول العالم بصورة عامة – فهو قلب الشرق الاوسط ويمتاز بغناه بمختلف الموارد والمعادن والعقل البشري الفذ .
٢. إن نقطة البداية من إعادة تشكيل الادوار للقوى الاقليمية يتمثل من فراغ القوة الذي حدث في منطقة الشرق الاوسط بعد أحتلال العراق عام ٢٠٠٣ ، فأصبح الشرق الاوسط بصورة عامة والعراق بصورة خاصة ، مركزاً لتنافس القوى الشرقية والغربية .
٣. تعّد إيران من أكثر الدول الحدودية وأكثر دول الشرق الاوسط بروزاً في الساحة العراقية بعد عام ٢٠١٤ وقد أثرت السياسة الايرانية في السياسة الداخلية والخارجية والسلوك السياسي للانظمة العراقية وواقع الدولة العراقية – لاسيما بعد ٢٠١٤ .
٤. هناك أهداف سياسية أستراتيجية لإيران في العراق مما شكل تدخلاته أبعاداً سياسية ، أمنية ، عسكرية ،اقتصادية ،دينية وقد كانت للتطورات التي حدث وتحدث في الداخل الايراني انعكاساً على الوضع في العراق
٥. تركّز السياسة التركية تجاه العراق على ركيزتين هما : الامن الجيوسياسي ، والامن الاقتصادي .
٦. لقد كان لموقع العراق الجغرافي ومجاورته لتركيا دوراً كبيراً في إثارة العديد من المشاكل – طبيعية كانت ام بشرية ، مما تخص قضايا عراقية رئيسة كقضية الموصل ، الاقليات ، الموارد المائية ،القضية الكوردية، وهو ما أنعكس على سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق ، عن طريق توظيفها لعناصر الجوار الجغرافي الطبيعية والبشرية والاقتصادية بهدف تحقيق أهدافها الاستراتيجية .
٧. يمكن تلخيص اهداف تركيا في العراق بأهداف : سياسية ، أقتصادية ، تجارية ، مكافحة التنظيمات المعادية لتركيا.

٨. هناك مشاكل مصاحبة للعلاقات العراقية التركية – كمشكلة المياه وقضية أدعاءات تركيا في حقها في كركوك والموصل ، فضلاًعن القضية الكوردية .

ثانياً : التوصيات : توصي الباحثتان

١. ضرورة التركيز الدراسي على العلاقات التي سادت وتسود إيران وتركيا مع العراق .

٢. ضرورة رسم الاستراتيجية المستقبلية في العلاقة بين دول المنطقة على أسس التفاهم والتعاون المشترك.

٣. دعوة كل من إيران وتركيا بالكف عن التدخل في الشؤون العراقية ، لأن العراق أكّد ويؤكد مراراً عدم تدخلها في الشؤون الداخلية لهذه الدول .

٤. ضرورة حل المشاكل العالقة بين تركيا وإيران والعراق بالحوار والتفاوض بعيداً عن التشنج والتصعيد ، لأن ذلك ليست من مصلحة المنطقة وبالتحديد ليست من مصلحة هذه البلدان .

الهوامش

[١]– د. اركان إبراهيم عدوان ، مكانة العراق الاقليمية في ظل التنافس الدولي في منطقة الشرق الاوسط ، بحث منشور في العراقية مجلة تكريت للعلوم السياسية ، عدد خاص بمؤتمر كلية العلوم السياسية (3)، ٢٠١٩ ، ص٤٨٨.

[٢]– د. حسام جاد الرب ، جغرافية العالم العربي ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٥،ص ٥٠٤.

[٣]– د. اركان إبراهيم عدوان ، المصدر السابق ،ص ٤٨٩ وما بعدها .

[٤]– أ.م.د.محمد منذر جلال ،ليث سلام يوسف، القوى الاقليمية الفاعلة في الشرق الاوسط (إعادة تشكيل الادوار) ، مكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع،العراق –بغداد ،ط١، ٢٠٢١، ص٨١.

[٥]– د. اركان إبراهيم عدوان ، المصدر السابق،ص٤٨٩.

[٦]– حنان صبحي ، الصراع الاقليمي ودوره في زعزعة الأمن القومي العراقي ، بحث منشور في مجلة المركز الديمقراطي العربي الالكترونية ،متاح على الموقع الالكتروني الاتي : https://democraticac.de تأريخ الزيارة ٢٠٢٥/٥/٢٩

[٧]– علي فراس محمد القريشي ، العراق في الادراك الاستراتيجي الإيراني ، مصدر سابق، ص ١٢٨.

[٨]–أ.د.سعد حقي، العراق وسياسة حسن الجوار تجاه تركيا وايران،مقال منشور في مجلة العلوم السياسية،العدد ٤١، (٢٠١٠)،ص٢–٣، متاح على الموقع الالكتروني:https://doi.org/10.30907/jj.v0i41.256 تأريخ الزيارة ٢٠٢٥/٦/١

[٩]– د.وليد خالد خلف عزيزالبياتي، أثر المتغيرات الدولية على قوة الدولة العراقية بمنظور الجغرافية السياسية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة الى كلية التربية للعلوم الانسانسية جامعة تكريت قسم الجغرافية ،٢٠٢٣ ،ص ١٢٦.

[١٠]– حسين علي عران معيوف، المرتكزات الجغرافية الرئيسة لسياسة العراق الخارجية تجاه دول الجوار ، أطروحة دكتوراه(غير منشورة) مقدمة الى جامعة الموصل كلية التربية للعلوم الانسانية قسم الجغرافية، ٢٠٢٢ ، ص١٩–٢٠

[١١]– د.وليد خالد خلف عزيزالبياتي، أثر المتغيرات الدولية على قوة الدولة العراقية بمنظور الجغرافية السياسية ، مصدر سابق ،ص ١٢٦ –١٢٧.

[١٢]– د.وليد خالد خلف عزيزالبياتي ، المصدر نفسة ، ص١٣٠.

[١٣]– د.وليد خالد خلف عزيزالبياتي، المصدر نقسه، ص١٢٧.

[١٤]–زهراء كريم صفر الربيعي ، سياسة المحاور في الشرق الاوسط وأثرها على قوة الدولة في العراق ، مصدر سابق ، ص٩٤.

[١٥]– حسين علي، المرتكزات الجغرافية الرئيسة لسياسة العراق الخارجية تجاه دول الجوار ، مصدر سابق ، ص ١٩–٢٠.

[١٦]– د. صادق حنتوش ، السياسة الخارجية الإيرانية في منظور الواقعية الكلاسيكية الجديدة ، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر ، العراق– بغداد –شارع المتنبي ، ط١ ،٢٠٢٤، ص٨٥.

[١٧]– وكدليل واضح على التأثير الإيراني الواسع في الحياة السياسية العراقية، قال الرئيس السابق" هاشمي رفسنجاني" أن القوات الأمريكية في العراق تعلم أن إيران بمقدورها جعل المشكلات التي تواجهها تلك القوات أكثر سوءًا إذا رغبت في ذلك، وبهذا حرصت القيادة الإيرانية على أن تلعب دورًا مزدوجًا في العراق، ومن ناحية ليست راغبة في أن تنجح الولايات المتحدة بسهولة وبسرعة في إقامة نظام جديدموال لها في العراق ، إلآ انها وفي الوقت ذاته لاتريد أن تفشل واشنطن هناك لأنها لاترغب في أنّ يحكم العراق " صدام حسين " آخر ، لمزيد من التغاصيل ينظر :د.عرفات علي جرغون، العلاقات الإيرانية الخليجية الصراع ..الانفراج ..التوتر، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ط١ ، ٢٠١٦، ٢٤٧–٢٤٨.

[١٨]– د. مثنى فائق مرعي ود. رؤى خليل سعيد وأخرون ، بناء دولة العراق تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية ، مؤسسة الرضوان الثقافية للطباعة والنشر ، ط١ ، بروت / لبنان ، ٢٠٢١، ص ٩٠–٩١.

[١٩]– د. صادق حنتوش ، السياسة الخارجية الإيرانية في منظور الواقعية الكلاسيكية الجديدة، مصدر سابق ، ص٨٥–٨٦.

[٢٠]– حسين علي عران معيوف ، المصدر نفسه ، ص ٢٠.

[٢١]– د. فراس إلياس ، مركزية العراق في العقل الاستراتيجي الإيراني ، مصدرسابق، ص٢٢٨.

[٢٢]– أ.د.م. فراس صالح خضر الجبوري ، التنافس الاقليمي وأثره على منطقة الشرق الاوسط تركيا وإيران نموذجاً ، بحث منشور في مجلة العراقية المجلات الاكاديمية العلمية ، العدد(٣) ، ٢٠١٩، ص ٧٥٤–٧٥٥.

[٢٣]– د. فراس إلياس ، المصدر نفسه ،ص٢٤٢.

[٢٤]- حسين علي عران معيوف ، مصدر سابق ، ص ٢١.

[٢٥]- د.وليد خالد، أثر المتغيرات الدولية على قوة الدولة العراقية بمنظور الجغرافية السياسية، مصدر سابق،ص١٣٣-١٣٤.

[٢٦]- د. فراس إلياس ، المصدر السابق ،ص٢٤٣

[٢٧]-د. مالك دحام، قراءة سياسية في العلاقات العراق السياسية الخارجية مع دول الجوار،ص٩-١٠،مقال منشور في المجلة السياسية الدوليةعلى الموقع الالكتروني: https://political-encyclopedia.org/library/2169 تأريخ الزيارة ٢٠٢٥/٦/١

[٢٨]- د. فراس إلياس، المصدرالسابق ، ص ٢٤٣ ومابعدها.

[٢٩]- د. صادق حنتوش ، السياسة الخارجية الإيرانية في منظور الواقعية الكلاسيكية الجديدة، مصدر سابق، ص ٢٤٩.

[٣٠]- مروة سامي، التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهشة ،مصدر سابق،ص ٢١١.

[٣١]- د.علي لطيف محمد القريشي، العراق في الادراك الاستراتيجي الايراني ، مصدر سابق، ص ٩٧- ٩٨.

[٣٢]- وكما قال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في عام ٢٠١٤ " لقد أدرك العالم حقيقة أنّ البلد الاول الذي يهرع لمساعدة الشعب العراقي في المعركة ضد التطرف والارهاب كانت جمهورية إيران الاسلامية " لمزيد من التفاصيل ينظر: د. فراس إلياس ، مركزية العراق في العقل الاستراتيجي الإيراني ، مصدرسابق، ص ٢٤٠-٢٤١.

[٣٣]- د. فراس إلياس ،المصدر السابق ، ص ٢٤٥.

[٣٤]- د.علي لطيف محمد القريشي ، المصدر السابق، ص ١٠٢-١٠٣.

[٣٥]- د. مثنى فائق مرعي وأخرون ، بناء دولة العراق تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية ، مصدر سابق ، ص٩٢-٩٣.

[٣٦]- د. علي لطيف محمد القريشي ، المصدر السابق،ص٩٩.

[٣٧]- د. مثنى فائق مرعي وأخرون ، بناء دولة العراق تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية ، مصدر سابق، ص ٩٢.

[٣٨]- د. علي لطيف محمد القريشي ،المصدر نفسه ،ص١٠٠.

[٣٩]- د.وليد خالد البياتي ،المصدر السابق ، ص ١١٥-١١٦.

[٤٠]- حسين علي ، المرتكزات الجغرافية الرئيسة لسياسة العراق الخارجية تجاه دول الجوار، مصدر سابق،ص ١٨-١٩.

[٤١]- حسين علي عران معيوف، المصدرنفسه ، ص ٢٥٤.

[٤٢]-أ .م.د.محمد منذر ، ليث سلام ، القوى الاقليمية الفاعلة في الشرق الاوسط ، مصدر سابق ،ص١٤٨-١٤٩.

[٤٣]- حسين علي عران معيوف ، المصدر السابق، ص٢٥٥.

[٤٤]- وهذا ما اوضحه-رئيس الوزراء التركي (رجب طيب اردوغان)- حين قال (ان العراق تحول في هذه اللحظة الى اولوية بالنسبة الى تركيا، تتقدم على ملف الاتحاد الاوربي) ، للتزيد ينظر:أ.م.د.محمد منذر جلال، ليث سلام يوسف، المصدر السابق ، ص ١٤٩ ومايعدها.

[٤٥]- مروة سامي جودة ، التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهشة ، مصدر سابق ، ص ٢١١.

[٤٦]- أ.م.د.محمد منذر جلال ،ليث سلام يوسف، القوى الاقليمية الفاعلة في الشرق الاوسط ، مصدر سابق ،ص ٢٢٧.

[٤٧]- علي فراس محمد القريشي، المصدر السابق ،ص ١٣٠.

[٤٨]- جعفر الاعرجي ، الأبعاد الجيوبولتيكية للتدخل التركي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ،مصدر سابق، ص١٩٧-١٩٨.

[٤٩]- علي فراس محمد القريشي، مصدر سابق، ص ١٣٠.

[٥٠]- جعفر صادق الاعرجي ، الأبعاد الجيوبولتيكية للتدخل التركي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ،مصدر نفسه ،ص١٩٦.

[٥١]- علي فراس محمد القريشي ، المصدر نفسه ، ص ١٣٠.

[٥٢]- جعفر صادق هادي الاعرجي ،المصدر نفسه، ص١٩٦.

[٥٣]- حسين علي، المرتكزات الجغرافية الرئيسة لسياسة العراق الخارجية تجاه دول الجوار،مصدر سابق ، ص ٢٥٦.

[٥٤]- ماريانا خارورداكي ، إيران وتركيا التدخل الدولي والاقليمي في الشرق الاوسط ، دار الفارابي -بيروت لبنان ، دار آراس للطباعة والنشر - كوردستان- اربيل ، ط١، ٢٠٢٢ ،٤٣-٤٤.

[٥٥]- حوراء حسين الغرباوي ، المرتكزات الجيوستراتيجية لسياسة العراق في ظل توازن القوى الدولية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التربية ابن رشد -جامعة بغداد ، قسم الجغرافية البشرية ،٢٠٢٤ ، ص ٤٧-٤٨.

[٥٦]- د. مثنى فائق وأخرون ، بناء دولة العراق تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية ، مصدر سابق ، ص ٩٧

[٥٧]- د. مثنى فائق مرعي ود. رؤى خليل سعيد وأخرون، المصدر نفسه، ص ٩٦.

[٥٨]- د. زينة جمال خورشيد، تحليل جغرافي سياسي للعلاقات العراقية التركيا بعد ٢٠٠٣،بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي ، ٢٥-٢٦ ٢٠١٩، ص ٢٠٢١

[٥٩]- حوراء حسين، المرتكزات الجيوستراتيجية لسياسة العراق في ظل توازن القوى الدولية ،مصدر سابق، ص ٤٦ -٤٧.

[٦٠]- د. مثنى فائق مرعي ود. رؤى خليل سعيد وأخرون، مصدر سابق ، ص ٩٧.

[٦١]- سعد حقي توفيق، العراق وسياسة حسن الجوار تركيا وإيران نموذجاً ، بحث منشور في مجلة العلوم السياسية ،جامعة بغداد ، العدد(٤١) ،٢٠١٠، ص١٩.

المصادر :-

١.د. اركان إبراهيم عدوان ، مكانة العراق الاقليمية في ظل التنافس الدولي في منطقة الشرق الاوسط ، بحث منشور في العراقية مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد خاص بمؤتمر كلية العلوم السياسية (3)، ٢٠١٩ .

٢.جعفر صادق هادي الاعرجي ، الابعاد الجيوبولتيكية للتدخل التركي في العراق بعد ٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة الى كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، قسم الجغرافية ، ٢٠٢١.

٣.د. حسام جاد الرب ، جغرافية العالم العربي ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٥.

٤.حسين علي عران معيوف، المرتكزات الجغرافية الرئيسة لسياسة العراق الخارجية تجاه دول الجوار ، أطروحة دكتوراه(غير منشورة) مقدمة الى جامعة الموصل كلية التربية للعلوم الانسانية قسم الجغرافية، ٢٠٢٢.

٥.حنان صبحي ، الصراع الاقليمي ودوره في زعزعة الأمن القومي العراقي ، بحث منشور في مجلة المركز الديمقراطي العربي الالكترونية ،متاح على الموقع الالكتروني الاتي : https://democraticac.de تأريخ الزيارة ٢٠٢٥/٥/٢٩

٦.حوراء حسين الغرباوي ، المرتكزات الجيوستراتيجية لسياسة العراق في ظل توازن القوى الدولية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التربية ابن رشد –جامعة بغداد ، قسم الجغرافية البشرية ، ٢٠٢٤.

٧.زهراء كريم صفر الربيعي ، سياسة المحاور في الشرق الاوسط وأثرها على قوة الدولة في العراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية التربية جامعة ميسان ، ٢٠١٩ .

٨.أ.د.سعد حقي، العراق وسياسة حسن الجوار تجاه تركيا وايران،مقال منشور في مجلة العلوم السياسية،العدد ٤١، (٢٠١٠)،ص٢-٣، متاح على الموقع الالكتروني: https://doi.org/10.30907/jj.v0i41.256تأريخ الزيارة ٢٠٢٥/٦/١

٩.د. صادق حنتوش ، السياسة الخارجية الإيرانية في منظور الواقعية الكلاسيكية الجديدة ، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر ، العراق– بغداد –شارع المتنبي ، ط١ ،٢٠٢٤.

١٠.د.عرفات علي جرغون، العلاقات الإيرانية الخليجية الصراع ..الانفراج ..التوتر، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ط١ ، ٢٠١٦.

١١.علي لطيف محمد القريشي ، العراق في الادراك الاستراتيجي الإيراني ، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر ، العراق بغداد، ٢٠٢٢.

١٢.فراس الياس ، مركزية العراق في العقل الاستراتيجي الايراني ، النشر والطباعة للعهد الدولي للدراسات الايرانية ، ط١ ، ٢٠١٨،

١٣.أ.د.م. فراس صالح خضر الجبوري ، التنافس الاقليمي وأثره على منطقة الشرق الاوسط تركيا وإيران نموذجاً ، بحث منشور في مجلة العراقية المجلات الاكاديمية العلمية ، العدد(٣) ، ٢٠١٩.

١٤.ماريانا خارواكي ، إيران وتركيا التدخل الدولي والاقليمي في الشرق الاوسط ، دار الفارابي –بيروت لبنان ، دار آراس للطباعة والنشر – كوردستان– اربيل ، ط١، ٢٠٢٢ .

١٥.د. مالك دحام، قراءة سياسية في العلاقات العراق السياسية الخارجية مع دول الجوار،ص٩–١٠،مقال منشور في المجلة السياسية الدوليةعلى الموقع الالكتروني: https://political–encyclopedia.org/library/2169 تأريخ الزيارة ٢٠٢٥/٦/١

١٦.د. مثنى فائق مرعي ود. رؤى خليل سعيد وأخرون ، بناء دولة العراق تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية ، مؤسسة الرضوان الثقافية للطباعة والنشر ، ط١ ، بروت / لبنان ، ٢٠٢١.

١٧.أ.م.د. محمد منذر جلال ،ليث سلام يوسف، القوى الاقليمية الفاعلة في الشرق الاوسط (إعادة تشكيل الادوار) ، مكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع،العراق –بغداد ،ط١، ٢٠٢١.

١٨.مروة سامي جودة ، التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهشة (دراسة تطبيقية على العراق) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية التربية للعلوم الانسانية ،جامعة المثنى ، قسم الجغرافية ، ٢٠١٨.

١٩.د.وليد خالد خلف عزيزالبياتي، أثر المتغيرات الدولية على قوة الدولة العراقية بمنظور الجغرافية السياسية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة الى كلية التربية للعلوم الانسانسية جامعة تكريت قسم الجغرافية ،٢٠٢٣

Sources:

1.Dr. 1. Arkan Ibrahim Adwan, "Iraq's Regional Position in Light of International Competition in the Middle East," a research paper published in the Iraqi Journal of Political Science, Tikrit Journal of Political Science, Special Issue for the 3rd Conference of the College of Political Science, 2019.

2.Jaafar Sadiq Hadi Al-Araji, "The Geopolitical Dimensions of Turkish Intervention in Iraq After 2003," unpublished doctoral dissertation submitted to the College of Education, Al-Mustansiriya University, Department of Geography, 2021.

3.Dr. Hussam Jad Al-Rab, "The Geography of the Arab World," Dar Al-Ulum for Publishing and Distribution, Cairo, 2005.

4.Hussein Ali Aran Ma'youf, "The Main Geographical Foundations of Iraq's Foreign Policy Towards Neighboring Countries," unpublished doctoral dissertation submitted to the University of Mosul, College of Education for Human Sciences, Department of Geography, 2022.

5.Hanan Subhi, "Regional Conflict and Its Role in Undermining Iraqi National Security," a research paper published in the electronic journal of the Arab Democratic Center, available at the following website: https://democraticac.de Accessed May 29, 2025

6.Hawraa Hussein Al-Gharbawi, The Geostrategic Foundations of Iraqi Policy in Light of the International Balance of Power, Master's Thesis submitted to Ibn Rushd College of Education, University of Baghdad, Department of Human Geography, 2024.

7.Zahraa Karim Safar Al-Rubaie, The Politics of Axes in the Middle East and its Impact on State Power in Iraq, Unpublished Master's Thesis submitted to the College of Education, University of Maysan, 2019.

8.Prof. Dr. Saad Haqqi, Iraq and the Policy of Good Neighborliness towards Turkey and Iran, an article published in the Journal of Political Science, Issue 41, (2010), pp. 2-3, available online at: https://doi.org/10.30907/jj.v0i41.256 Accessed June 1, 2025

9.Dr. Sadiq Hantoush, Iranian Foreign Policy from the Perspective of Neo-Classical Realism, Adnan House for Printing and Publishing, Iraq Baghdad - Al-Mutanabbi Street, 1st edition, 2024.

10.Dr. Arafat Ali Jarghoun, Iranian-Gulf Relations: Conflict, Détente, and Tension, Al-Arabi Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, 1st edition, 2016.

11.Ali Latif Muhammad Al-Quraishi, Iraq in Iranian Strategic Perception, Adnan Printing and Publishing House, Baghdad, Iraq, 2022.

12.Firas Elias, The Centrality of Iraq in Iranian Strategic Thought, International Institute for Iranian Studies, 1st edition, 2018.

13.Prof. Dr. Firas Saleh Khader Al-Jubouri, Regional Competition and its Impact on the Middle East: Turkey and Iran as a Model, research published in the Iraqi Journal of Academic Scientific Journals, Issue (3), 2019.

14.Mariana Kharodaki, Iran and Turkey: International and Regional Intervention in the Middle East, Dar Al-Farabi - Beirut, Lebanon, Aras Printing and Publishing House - Kurdistan - Erbil, 1st edition, 2022.

15. 15. Dr. Malik Daham, "A Political Reading of Iraq's Foreign Political Relations with Neighboring Countries," pp. 9-10, an article published in the International Political Journal, available at: https://political-encyclopedia.org/library/2169, accessed June 1, 2025.

16.Dr. Muthanna Faiq Mar'i, Dr. Ru'a Khalil Saeed, and others, "Building the Iraqi State: Conflicting Currents and Future Visions," Al-Radwan Cultural Foundation for Printing and Publishing, 1st edition, Beirut, Lebanon, 2021.

17.Dr. Muhammad Munther Jalal and Laith Salam Yousef, "The Active Regional Powers in the Middle East (Reshaping Roles)," Adnan Library for Printing, Publishing, and Distribution, Baghdad, Iraq, 1st edition, 2021.

18.Marwa Sami Jawda, "The Geopolitical Analysis of Indicators for Measuring Fragile States (An Applied Study on Iraq)," unpublished Master's thesis submitted to the College of Education for Human Sciences, Al-Muthanna University, Department of Geography, 2018.

19.Dr. Walid Khalid Khalaf Aziz Al-Bayati, The Impact of International Variables on the Power of the Iraqi State from a Geopolitical Perspective, PhD Dissertation (Unpublished), submitted to the College of Education for Human Sciences, Tikrit University, Department of Geography, 2023.